أثر تطوير معايير التقرير المالى الدولية (IFRS) على تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى

(دراسة تطبيقية مقارنة)

The impact of the development of international financial reporting standards to stimulate the efficiency of the Egyptian capital market

(An Empirical Study Compared)

الدكتور / جمال محمد كامل عاشور
مدرس المحاسبة
المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات
أكاديمية الشروق

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر تطوير معايير التقرير المالى الدولية (IFRS) على تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى فى الفترة من 1991-2011، وتقييم أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتنشيط كفاءة سوق المال المصرى فى الفترة من (1991-2011) ولقد بينت نتائج الدراسة التطبيقية المقارنة باستخدام الاختبار الإحصائى Mann - Whitney / Wilcox on أن هناك اختلافات ذات دلاله إحصائية لمعدل دوران السهم للشركات المساهمة العاملة بسوق المال المصرى وفى عدد الشركات المدرجة فى السوق وحجم التداول بالمليون لهذه الشركات وكذا قيمة التداول فى السلسلة الزمنية، وفى المؤشر العام لأسعار الاسهم وذلك فى الفترة بين (1991- 2000) الى الفترة (2001-2011) وتعود هذه الاختلافات الى مدى تحقيق التوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة العاملة بسوق رأس المال المصرى.

المصطلحات الدالة : مجلس معايير المحاسبة الدولية – المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – المعايير المحلية لإعداد التقارير المالية – سوق رأس المال المصرى.

مقدمة الدراسة :

تعد المحاسبة بمثابة نظام للمعلومات يقوم بأداء وظيفتين أساسيتين هما قياس نتائج الأحداث الاقتصادية للمنشئات وتوصيلها الى فئات عديدة من المستخدمين لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. وتقديرا لما تلعبه المحاسبة من دور حيوى على مستوى الاقتصاد القومى من خلال ما تقدمه من معلومات لمستخدمى التقارير المالية، قامت العديد من الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال اصدار ومتابعة معايير المحاسبة. وتهدف عملية وضع ومتابعة المعايير المحاسبية الى تضييق مجالات الخلاف بين المنشآت فيما يتعلق بالقياس والافصاح وطريقة عرض المعلومات فى التقارير المالية، ومراجعة المقاييس المحاسبية التى تعتمد على أحداث جديدة وخبرات اضافية وتطورات لاحقة وحكم أفضل. ومثل هذه المراجعات يعتبر جزءا ملازما للعملية المحاسبية، ويعتبر اجراء تعديلات فى التقديرات المحاسبية جزء من الممارسة المقبولة فى العملية المحاسبية وتطوير كمية ونوعية تلك المعلومات. وقد اتجهت العديد من الدول المتقدمة الى الأخذ بفكرة وضع وتطبيق معايير محاسبية تلائم احتياجاتها فى الممارسة العملية (حماد 2003).

وعلى المستوى الدولى بدأ الاهتمام المتزايد فى وضع معايير محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثانى من القرن الماضى، حيث لم يكن هناك معايير مشتركة علمية يجرى تطبيقها من قبل ممارسى مهنة المحاسبة، وكانت كل هيئة فى كل من الدول الصناعية تضع المعايير المحاسبية الخاصة بها، والتى ترى أنها تتلائم مع مفاهيمها المحاسبية، ونظراً لأهمية معايير المحاسبة والمراجعة على المستوى العالمى والمحلى فقد اهتمت المنظمات المهنية فى كثير من دول العالم بوضع معايير لها، ولعل من أهم هذه المنظمات فى هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين فى الولايات المتحدة الامريكية (AICPA) الذى بادر إلى وضع معايير للمراجعة منذ عام 1939، كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية (FASB) فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) التى بدأ العمل بها منذ عام 1932.

أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولى فقد بدأت مع بدايات القرن الحالى وبدأت تعقد المؤتمرات الدولية للمحاسبة، وقد اسفرت هذه المؤتمرات التى كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمى القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين

ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية واجهزة حكومية عن تشكيل ما يلى:

أولاً: الاتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC) .

ثانياً: لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC).

ثالثاً: لجنة ممارسة التدقيق الدولى (IAPC).

إن الدور الرائد الذى تلعبة العديد من المنظمات المهنية الدولية والاقليمية والمحلية، يساهم مساهمة فعالة فى تطوير الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة، ومن أهم هذه المنظمات جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى (USFASB)، ومجلس التقارير المالية البريطانى (UKERC)، ولقد كان للمدرستين الأمريكية والبريطانية تأثيراً كبيراً فى صياغة الأطر العلمية والعملية للمحاسبة المالية فى الكثير من بلدان العالم المتقدم والنامى على حد سواء وبخاصة العالم العربى، وبعض البلدان الافريقية والأسيوية، ويرجع ذلك الى العديد من الأسباب من أهمها العقود الاستعمارية والظروف السياسية بشكل كبير، والظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى حد ما.

وفى محاولة رائدة ومفيدة من بعض الدول فى بعض قارات العالم، خاصة أوربا واستراليا وأمريكا الشمالية ثم تأسيس لجنة (مجلس حالياً) معايير المحاسبة الدولية (IASC) فى 1973/6/29 وهى مؤسسة مستقلة غير هادفه للربح ترمى للمصلحة العامة (IASCF, Public interest2009) لتقوم بدور ريادى عالمى لقيادة تطوير مجموعة معايير محاسبية عالمية موحدة عالية الجودة وقابلة للفهم وملزمه بهدف مساعدة (IASCF,IASB.2009):

1- المستثمرون فى اسواق المال العالمية(World's capitals markets) لصنع القرارات الاقتصادية.

2- المستخدمون الآخرون فى اتخاذ قراراتهم الاقتصادية (Economic Decisions).

ومن أجل دعم عمل المجلس فى تطوير وتعديل واصدار العديد من المعايير الدولية- معايير المحاسبة الدولية سابقاً IAS – لإعداد التقارير المالية (IFRSs) فقد

طور المجلس فى شهر يوليو1989 إطاراً لإعداد وعرض المعايير المالية تبناه المجلس الجديد فى ابريل 2001.

Framework for the presentation and presentation of financial statement IASB.

كما أدى قيام المجلس بإصدار وتطوير معايير المحاسبة الدولية (لإعداد معايير التقرير المالى الدولية) إلى تطوير الإطار العملى (معايير المحاسبة والتقرير)، ومن ثم حدوث اختلافات فى أساليب الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن تلك السائد فى النموذج الأمريكى (القياس والاعتراف).

هذا وقد نشر مجلس معايير المحاسبة الدولى المعايير الدولية (IASB) لإعداد التقارير المالية فى سلسلة اصدارات تسمى "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" ما يلى : (أحمد جمعة 2010)

1- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (معايير التقرير المالى الدولية) والتى بلغت حتى عام2011عدد (13معيار).

2- معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة) والتى بلغت حتى عام 2010عدد (29معيار).

3- التفسيرات ويبلغ عددها حتى عام 2010(27تفسير).

وانطلاقا مما تقدم فقد قسم مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الى مجموعتين:

- الأولى: معايير التقرير المالى (IFRS).
- الثانية: معايير المحاسبة الدولية (IAS).

المفاهيم الاجرائية للدراسة :

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية : المعايير الصادرة عن منظمة معترف بها (مجلس معايير المحاسبة الدولى) وتشمل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)، وتفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRSIC).

- تنشيط كفاءة السوق المالى: تعرف الكفاءة بأنها سرعة الاستجابة للمعلومات المنشورة عن الورقة المالية وعن السوق ككل، أما تنشيط كفاءة سوق المال (السوق النشط) أى سوق المنافسة الكاملة الذى تتوافر فية المعلومات والاسعار لكافة الاطراف الراغبة والمطلعة. (المصدر: التحليل المالى: نظرة محاسبية / الدكتور/محمد بن سلطان)

الاطار العام للدراسة والدراسات السابقة :

المبحث الأول : طبيعة الدراسة :

تتحدد مشكلة البحث فى أن البيئة العالمية والعربية بصفة عامة، وفى جمهورية مصر العربية بصفة خاصة تشهد مجموعة من التحديات فى ظل الاوضاع السياسية والاجتماعية العالمية والمحلية الراهنة، مما يتطلب معه إيجاد آلية تمكنها من العمل فى جميع الاتجاهات بكفاءة وفعالية عالية، لمواكبة التقدم الحادث على جميع الاصعدة ومسايرة متطلبات القرن الحادى والعشرين، وعلى صعيد مهنة المحاسبة فإن الأمر يتطلب ضرورة التوافق مع معايير إعداد التقارير المالية الدولية وتحقيق التقارب بين المعايير الدولية والمحلية لإعداد التقارير المالية، مع بيان اثر تطوير معايير التقرير المالى الدولية (IFRS) على تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى، وتقييم اثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتنشيط كفاءة السوق.

وفى هذا الصدد فإن توفر العوامل الضرورية لإيجاد توافق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقارير المالية الدولية أصبح الهدف الذى يسعى لتحقيقه مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ عام 2001، من أجل إصدار معايير محاسبية عالية الجودة، تؤدى الى احداث الشفافية وقابلية المعلومات المالية للمقارنة حتى يمكن مساعدة الطوائف المختلفة فى أسواق المال فى اتخاذ القرارات الاقتصادية (Paul pacter,2005) ويتطلب ذلك تطوير القوانين واللوائح والقواعد القانونية المنظمة لممارسة مختلف الانشطة الاقتصادية.

كما يتطلب سرعة الاستجابة للمتغيرات التى تحدث فى تطبيق معايير التقارير المالية لمواكبة التغيرات فى بيئة الأعمال التى تتصف بالديناميكية خاصة فى بيئة تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال على مستوى العالم.

كما تتمثل المشكلة فى أن العديد من الدول تستند فى معاييرها المحلية على معايير التقارير المالية الدولية، غير أنه لم يتم التوصل حتى الان الى آليه لضمان تحقيق

التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية المحلية، وبذلك تبقى المشكلة قائمة أمام الشركات العالمية والهيئات ذات الأنشطة الدولية.

ونظرا للحاجة الملحة لوضع وتعديل المعايير المحاسبية فقد اهتمت المنظمات المهنية فى كثير من دول العالم بوضع وتحديث معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات فى هذا المجال هو مجمع المحاسبين القانونيين فى الولايات المتحدة الأمريكية IAICPA الذى بادر الى وضع ومراجعة وتطوير معايير التدقيق منذ عام 1939،كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) التى بدأ العمل بها منذ عام 1932(مأمون، 2010).

ويعتبر مستخدمو القوائم المالية مجرد أشخاص ظل داخل اطار معايير المحاسبة (Morton, 2000)، ويظل هؤلاء منتظرين خارج تلك المعايير باعتبار أن مجلس (FASB) يتكلم بالنيابة عنهم. ولاستخدام المعايير ميزة هامة تتمثل فى زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الملائمة ودرجة الاعتماد عليها وزيادة امكانيات المقارنة من خلال اتباع أسس قابلة للقياس المحاسبى وفى تطوير المعايير المحاسبية والذى سوف يؤدى إلى الانتقال إلى وضع أفضل بالنسبة لخصائص جودة المعلومات المحاسبية (العسيلى، 2001).

وفى مصر فقد تشكلت اللجنة الدائمة لتطوير ومتابعة المعايير المصرية وذلك بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم (478) لسنة 1997 وتعديلاته، وذلك برئاسة وزير الاقتصاد وعضوية الهيئات المهنية المهتمة بالمهنة وتطويرها. كما صدر قرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1999 بشأن تطوير معايير المحاسبة المصرية التى تجرى على القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم.

إن هدف مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولى العمل على تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية العالية النوعية للمصلحة العامة. وبحثاً عن تحقيق هذا الهدف، يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولى فى التعاون الوثيق مع أصحاب رؤوس الاموال الكبيرة حول العالم، والمستثمرين، وواضعى المعايير الوطنية ، والمنظمات ، فى تطوير المعايير العالمية والعالية النوعية .

وبناء على ما تقدم كانت الدراسة الحالية التى تحاول الإجابة على الأسئلة الآتية :

س1- التعرف على مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية للواقع المصرى، وتأكيد الحاجة الى ضرورة تطوير وصياغة المعايير المصرية عند إعداد القوائم المالية لغرض اعداد التقرير المالى لتنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى.

س2- تحديد أساليب قياس وزيادة كفاءة سوق رأس المال فى الواقع المصرى.

س3- بيان أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى وتقييم أثر ذلك فى الفترتين من(1991-2000) الى الفترة (2001-2011) .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة الحالية فى تناول ما يلى:

1. التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على البيئة المصرية وإبراز الحاجة الى صياغة وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالى.
2. التعرف على أثر تطوير معايير التقرير المالى الدولية (IFRS) على تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى وتقييم هذا الأثر.
3. اعداد دراسة تطبيقية مقارنة لتقييم أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى تنشيط سوق رأس المال المصرى باستخدام أساليب التحليل الإحصائى (Mann -Whitney).

هدف الدراسة :

1. يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة الحالية فى بيان أثر تطوير معايير التقرير المالى الدولية(IFRS) على تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى .
2. معرفة أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية بمصر وأساليب تنشيط كفاءة سوق رأس المال فى الواقع المصرى.
3. تقييم أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى باستخدام المؤشرات المختلفة وأساليب التحليل الإحصائى مثل اختبار (Mann- whitney/Wilcoxon).

فرضيات الدراسة:

لتحقيق الهدف من اجراء الدراسة فإن البحث يسعى لاختبار صحة الفروض التالية :

الفرضية الاولى : لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية (ذو معنوية) فى عدد الشركات المدرجة بسوق المال المصرى بين الفترة الزمنية الاولى من(1991-2000) والفترة الثانية من (2001-2011) يعزى الى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المصرية.

الفرضية الثانية : لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية (ذو معنوية) فى معدل دوران السهم بين الفترة من (1991-2000)) والفترة الثانية من (2001-2011) يعزى الى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المصرية.

الفرضية الثالثة : لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية (ذو معنوية) فى احجام التداول بسوق رأس المال المصرى بين الفترة من (1991-2000)) والفترة الثانية من (2001-2011) يعزى الى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المصرية.

الفرضية الرابعة : لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية (ذو معنوية) فى قيمة التداول فى السلسلة الزمنية فى الفترة من (1991-2000)) والفترة الثانية من (2001-2011) يعزى الى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المصرية.

الفرضية الخامسة : لا يوجد اختلافات ذات دلالة احصائية (ذو معنوية) فى المؤشر العام لأسعار الأسهم فى الفترة من (1991-2000)) والفترة الثانية من (2001-2011) يعزى الى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المصرية.

الدراسات السابقة :

سوف يتناول الباحث بعض الدراسات المرتبطة بموضوع البحث بعد أن تبنت الكثير من الدول تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأبرزها دول الاتحاد الأوربى وغيرها من الدول والتوصل الى اهم النتائج ومن ابرز هذه الدراسات ما يلى:

1- دراسة (العسيلى، 2001) :

تناولت الدراسة دراسة مقارنة لاستراتيجيات تطوير المعايير المحاسبية بهدف وضع استراتيجية متكاملة لتقويم منهجية معايير المحاسبة المصرية، حيث ألقت الدراسة الضوء على استراتيجية متكاملة لتطوير معايير المحاسبة المصرية بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من استخدام المعايير ومقارنة استراتيجيات مجموعة من الدول. وقد خلصت الدراسة الى أنه تم اتباع استراتيجية ملائمة لمتابعة المعايير المحاسبية المصرية وأنه قد تم تطوير بعض المعايير المحاسبية المصرية التى تضمنها قرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1997 بما يتفق مع عناصر الاستراتيجية المتكاملة لتطوير معايير المحاسبة ومتابعة لتلك المعايير. وقد أوصت الدراسة باتباع استراتيجية مناسبة لبناء وتطوير المعايير المحاسبية المصرية استنادا إلى استراتيجية معايير المحاسبة الدولية. وأن سياسة الحل الوسط واستخدام المعايير وتكييفها طبقا للبيئة المصرية تعتبر ملائمة. وهذا يقع على عاتق الأجهزة المهنية فى مجال المراجعة البيئية للمعايير المحاسبية.

2- دراسة (مصطفى فؤاد هديب2006) :

هدفت الدراسة بحث أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على زيادة الاستثمارات الأجنبية فى سوق الأوراق المالية المصرية، ولقد بينت نتائج الدراسة أن تطبيق المعايير الدولية فى مصر على القوائم المالية يساهم فى زيادة الاستثمارات الأجنبية وفى نمو سوق الأوراق المالية المصرى واتضح ذلك من خلال زيادة قيمة التدفقات الأجنبية منذ بداية تطبيق المعايير الدولية.

3- دراسة (David and other, 2007):

تناولت هذة الدراسة العوامل التى تؤدى الى الاختلاف فى التنظيم المحاسبى بين الدول ومن أهمها اختلاف العوامل السياسية والاقتصادية والعوامل المرتبطة بالمنشأة، مثل النظم، والقوانين والعوامل الثقافية، والتقدم التكنولوجى، وحجم الاستثمار فى البلاد الأخرى، والدور الذى تلعبه المنظمات المهنية ، وتناولت هذة الدراسة اختبار مدى ملائمة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية فى الاقتصاديات الآخذة فى النمو والتطوير وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات التاليه:

1- درجة التشابه بين الاقتصاديات المتطورة التى ظهرت بها معايير التقارير المالية الدولية والاقتصاديات الآخذة فى النمو والتطوير.

2- أثر الحجم النسبى لشركات القطاع العام والخاص.

3- حجم ودرجة تطوير سوق المال.

4- الاحتياجات المحاسبية المحلية ومدى ملائمة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة الى أن الميزة الرئيسية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكمن فى تحسين نظم المحاسبة المحلية والوصول الى العالمية وزيادة شفافية القوائم المالية، وتعتبر صعوبة التحول هى العقبة الاساسية، فضلا عن فقد السمات المميزة للنظام المحاسبى المحلى.

4- دراسة (George Latridis 2008):

تعرضت الدراسة لأهمية الإفصاح المحاسبى لقوائم الإفصاح التى أصدرتها أسواق المال بلندن لقياس مدى تأثير الإفصاح المحاسبى بشفافية وعلنية تامة على درجة كفاءة سوق المال وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بنشر تلك النماذج على الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية لتحقيق مزيد من الكفاءة لأسواق المال.

5- دراسة (lwzi H.,and others 2009,PP1-90.):

تناولت تلك الدراسة تحليل العناصر الاقتصادية والسياسية المتعلقة بتطبيق الـIFRS فى المملكة المتحدة وتقييم التأثير المحتمل لتطبيقها خاصة على جودة التقارير المالية وإمكانية مقارنة المعلومات المالية للمنشآت داخل المملكة المتحدة بعد تطبيق الـIFRS، كذلك تقييم تطبيق نلك المعايير على سوق المال.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1- تطبيق الـIFRS بالمملكة المتحدة يؤدى لزيادة جودة التقارير المالية وإمكانية مقارنة المعلومات المالية، مما يعود بالفائدة على الاستثمار داخل المملكة المتحدة، والفائدة على المستثمرين من خلال نوعية المعلومات المالية المتوفرة لهم.

2- سيؤدى تطبيق IFRS الى توفير تكلفة اعداد التقارير المالية فى المستقبل، خاصة بعد التخلص من تكلفة إجراء التسويات الناتجة عن تطبيق المعايير المحلية ومعايير التقارير المالية الدولية.

6- دراسة (Bo Norblund,2010):

استهدفت الدراسة مناقشة الإفصاح بالنسبة لقيمة الممتلكات فى التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولقد بينت النتائج على أهمية الإفصاح عن طرق التطبيق والافتراضات الهامة بشأن قيمة الممتلكات، وبيان الارتباط بين القيم المقدرة ودليل السوق طبقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية.

7- دراسة (Dorota Dobija 2010):

تناولت الدراسة تطوير المحاسبة فى احدى الدول الأوروبية (بولندا) لأغراض زيادة كفاءة سوق المال بهدف عرض بيانات مالية تشير إلى موضوعية الأرباح المعلنة بالتقارير المالية وتوصلت الدراسة إلى أن عرض نماذج للإفصاح المحاسبى مرفقة بالقوائم المالية تساهم فى تنمية كفاءة سوق المال .

8- دراسة (Nadia-Aibu,-Catalin-Nicolae-Aibu,-S tefan-Bunea,- Daniela-Artemisa Calu and Maria-a da lina Girbina,2011):

هدفت الدراسة الى فحص وتوضيح القضايا ذات العلاقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى الدول الآخذة فى النمو(رومانيا) التى التزمت بها بعد اعتماد الاتحاد الأوربى لها، وأهم النتائج التى توصلت لها الدراسة، توجد مرحلتين لتطبيق المعايير لكل منهما نتائج مختلفة ولكن للمرحلة الثانية تأثير عميق وأكثر نوعية، المرحلة الأولى كانت نتيجة قسرية لقوة خارجية المتمثلة فى تأثير البنك الدولى الدى أعطى نقص العوامل الأخرى تفضيل لعملية التغيير، حيث أن التطبيق الفعلى لمعايير المحاسبة الدولية فى تلك الفترة كان محدود جداً، بالرغم من أن المرحلة الثانية ركزت على تخفيض نطاق إدارج الشركات القابضة فقط والمؤسسات المالية، ولكنها كانت مصحوبة بعملية تغيير أكثر أهمية من الفترة السابقة.

9- دراسة (Eleni- Vrentzou,2011):

حاولت هذه الورقة أن تجمع بين التطورات فى مناطق المحاسبة مع التطورات فى مناطق التدقيق، وبشكل أكبر خصوصية فهى تعرض تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تقارير ونتائج التدقيق، ولقد بينت النتائج أن تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير ملاحظات المدقق وتعديل حقوق الملكية كانت إيجابية مع الملاحظات المالية للشركات قبل التطبيق، أما بعد التطبيق كانت سلبية.

10- دراسة (George Iatridis&Konstantia Dalla,2011):

استهدفت الدراسة بحث تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على سوق الأسهم وقطاع الصناعة اليونانى، لقد أوضحت الدراسة بأن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد أثر إيجابياً على ربحية عدد كبير من الشركات فى أكثرها قطاع الصناعة، كما أظهر تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تأثير سلبى على السيولة فى سوق الأسهم المالية وقطاع الصناعة

11- دراسة (Chunhui liu,2011):

استهدفت الدراسة فحص مقارن لبيان الدخل المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية الأمريكية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومعرفة أسباب الاختلافات بينهما، ولقد بينت النتائج أن بيان الدخل المعد وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا يزال غير مكتمل مقارنة ببيان الدخل المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية الأمريكية لنفس الشركة، وان تعديلات إعادة التقييم لأصول غير الملموسة تعد المساهم الرئيسى لهذا الاختلاف، كما أن اختلاف المعالجات المحاسبية للاستحواذ فى بيئة الأعمال سبب رئيسى أخر لعدم المقارنة.

تحليل وتقييم الدراسات السابقة:

من خلال استعراض أدبيات الدراسات السابقة يمكن توضيح ما يلى:

من العرض السابق للدراسات المرتبطة بموضوع البحث يلاحظ أن بعض هذه الدراسات تناولت المشاكل والعقبات التى تواجه تطبيق (IFRS) فى بعض الدول ، وركزت دراسة أخرى على العوامل التى تؤدى إلى اختلاف النظم المحاسبية بين الدول ، وأهمية تطبيق IFRS. وأخرى تناولت أثر المعايير المحاسبية الدولية على

تطوير المعايير المحاسبية المحلية وأهمية التوافق المحاسبي، والحوافز والمكاسب التى يمكن تحقيقها اذا تم تطبيق ال IFRS، وزيادة الاستثمارات الأجنبية فى سوق الأوراق المالية وفى نمو سوق رأس المال المصرى.

كما تناولت دراسة أخرى تطوير المعايير المحاسبية فى أحدى الدول الأوروبية لأغراض زيادة كفاءة سوق رأس المال بهدف عرض بيانات مالية تشير إلى موضوعية الأرباح المعلنة بالتقارير المالية. ولم تتناول الدراسات السابقة متطلبات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية خاصة فى الدول العربية ، ويلاحظ أن معظم الدراسات السابقة تناولت أهمية تطبيق المعايير الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية نتيجة العولمة، ولتحقيق الإفصاح والشفافية على المستوى الدولى وامكانية إجراء المقارنات للمعلومات المحاسبية والمالية، دون أن تأخذ فى الاعتبار وجود معايير محاسبية محلية تم وضعها فعلا ومراعى فيها الظروف البيئية لكل دولة، والفكر الاقتصادى السائد والقوانين والتشريعات التى تنظم مختلف الأنشطة لكل دولة.

كما أن بعض الدراسات ركزت بصفة خاصة على تطبيق ال IFRS أو اصدار معايير محاسبية محلية على نمط المعايير الدولية ، دون مراعاة الاختلافات بين الدول سواء كانت تلك الاختلافات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قانونية. وبالتالى فإن دراسة متطلبات التوافق مع المعايير الدولية بغرض اعداد التقرير المالى تعتبر هامة فى الوقت الراهن، وتلك المتطلبات تختلف من دولة إلى أخرى وهى على سبيل المثال إحداث تغيرات فى القوانين والتشريعات والنظم الاقتصادية السائدة، واعداد الكوادر البشرية المؤهلة واللازمة لتحقيق هذا التوافق.

حدود الدراسة:

1. لكى يحقق البحث أهدافه بكفاءة ، فإنه سوف يقتصر على توضيح أثر تطوير معايير التقرير المالى الدولية (IFRS) على تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى، وتقييم أثر هذا التطبيق على الشركات العاملة بالسوق ولن يتعرض الباحث للمجالات المحاسبية الأخرى كالمراجعة ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية.
2. تقتصر عملية تطوير المعايير المنظمة لإعداد التقارير المالية والإفصاح عنها فى الشركات المساهمة العاملة بسوق رأس المال المصرى، ولن يتعرض

لعملية وضع المعايير المنظمة لإعداد التقارير المالية والإفصاح عنها فى مؤسسات وشركات قطاع الأعمال العام

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائى والاستنباطى، حيث تم استخدام المنهج الاستنباطى فى اعداد الإطار النظرى للدراسة وصياغة مشكلة فروض البحث ويتم ذلك من خلال الاطلاع على أحدث المراجع والدوريات العلمية المتخصصة والاصدارات المهنية فى مجال المحاسبة.

كما استخدم الباحث المنهج الاسقرائى فى الدراسة التطبيقية من خلال استخدام اسلوب(Mann-Whitney/ Wilcox on) الاحصائى للتوصل الى الحقائق وتحقيق فروض البحث، كما تم استخدام البرنامج الإحصائى (SPSS) فى اجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة التطبيقية على النحو التالى:

1- اعداد المقاييس الاحصائية الهامة لوصف السلاسل الزمنية والرسومات البيانية. خلال الفترة الزمنية المحددة .

2- اختبارات الفروض الإحصائية.

خطة الدراسة :

تحقيقا لهدف البحث وأهميته فقد تم تقسيم هذا البحث إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الثانى: الإطار النظرى للدراسة

المبحث الثالث: الإطار التطبيقى للدراسة ويتضمن التقرير الإحصائى واختبارات الفروض

النتائج والتوصيات

مراجع البحث

المبحث الثانى :الإطار النظرى للدراسة:-

يجدر- بادئ ذى بدء الإشارة الى أن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قد تأسست فى 1973/6/29، وتم التوقيع على الاتفاق المعدل والنظام الأساسى فى 1982/11 ،كما أجرى مجلس المعايير المحاسبية الدولية تعديلا آخر على النظام الأساسى فى 1992/10، وبموجب النظام الأساسى التى تمت الموافقة عليه فى 2000/5 تبنت الهيئات المحاسبية المهنية آلية تعمل على تمكين الأعضاء المعينين من الالتزام النظام الأساسى المقرر فى ذلك التاريخ ،كما عمل الأعضاء على تفعيل النظام الأساسى الجديد فى 2001/1، وقاموا بتعديله فى 3و2002/7.

وتحقيقا لهذا الهدف يتعاون المجلس مع واضعى معايير المحاسبة الوطنيين لتحقيق التوافق بين معايير المحاسبة حول العالم، كما أن أعضاء المجلس يتمتعون بكفاءات مهنية متنوعة واتصالات متبادلة حول العالم، وقد تم اختيار المجلس ومراقبته وتمويله من قبل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، ويتم تلقى الدعم المالى من المؤسسات المحاسبية الكبرى والمؤسسات المالية الخاصة والشركات الصناعية عبر العالم والبنوك المركزية وبنوك التنمية والمنظمات المهنية والعالمية الأخرى- (IASB,2010-IASB,2009-IASB,2008-IASB,2007- IASB,2006-IASB,2005-IASB,2004-IASB,2003-IASB,2002- IASB,2001-IASC,2000-IASB,1999-IASB,1998-IASC,1997)

كما يتم تعيين أعضاء المجلس من قبل أمناء مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، بموجب نظام مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية يقوم الأمناء أيضا بتعيين أعضاء المجلس الاستشارى للمعايير وأعضاء لجنة التفسيرات التقارير المالية الدولية، كما أن الأمناء يراقبون فاعلية(مجلس المراقبة التابع للمؤسسة) والتزام مجلس معايير المحاسبة الدولية ويجمعون الأموال لصالح المجلس ويعتمدون ميزانيته ويتولون مسئولية التغييرات النظامية(IASB,2009).

ومن العرض المتقدم يتضح أن مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية تشمل مجلس معايير المحاسبة الدولى والمجلس الاستشارى للمعايير ولجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية، وفيما يلى عرض موجز لدور المجلس كما يلى:

مجلس معايير المحاسبة الدولى

International Accounting Standard Board

يهدف عمل مجلس معايير المحاسبة الدولى الى الآتى-2010 ,IASB) IASB,2009-ISAB,2008-IASB,2007-IASB,2006-IASB,2005-IASB,2004-IASB,2003-IASB,2002-IASB,2001-IASC,2000-IASC,1999-IASC,1998-IASC,1997:(أحمد جمعة 2010)

1- تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية العالمية Global Accounting Standards عالية الجودة وقابلة للفهم Understandable وملزمة Enforceable، والتى تتطلب وجود معلومات ذات جودة عالية وشفافية ومقارنة فى البيانات والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرون فى اسواق رأس المال العالمية World's Capitals Markets والمستخدمين الآخرين فى صنع القرارات الاقتصادية Economic Decisions وذلك من أجل المصلحة العامة.

2- تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.

3- الأخذ فى الحسبان وبشكل مناسب حاجات الاقتصاديات الناشئة Emerging والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم(IASB,2009).

4- تحويل المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الى حلول ذات جودة عالية.

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم المجلس بالمهام التالية (IASB, 2010-IASB, 2009-IASB, 2008-IASB, 2007-IASB,2006-IASB)

1- المسئولية التامة حيال كافة أمور مجلس المعايير المحاسبية الدولية الفنية بما فيها إعداد وإصدار المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومسودات العرض والتى تتضمن كل منها أية آراء معروضة، والموافقة النهائية على التفسيرات التى أصدرتها لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية.

2- نشر مسودة العرض بشأن كافة المشاريع وأيضا نشر مسودة بيانات المبادئ أو أية وثائق مناقشات أخرى ليطلع الجمهور على المشاريع الكبرى.

3- يكون للمجلس حرية التصرف التامة بشأن برنامج عمل مجلس المعايير المحاسبة الدولى الفنى وبشأن تعيين المهمات حول الأمور الفنية، وفى تنظيم سير عمل، ويمكن لمجلس معايير المحاسبة الدولى أن يسعى للحصول على أبحاث مفصلة من مصادر خارجية أو أية منظمات أخرى، بالإضافة إلى ما يلى:

أ- تأسيس إجراءات لمراجعة الملاحظات التى قدمت خلال فترة زمنية معقولة بشأن الوثائق المنشورة من أجل إبداء الملاحظات.

ب- تشكيل لجان توجيهية أو نماذج أخرى من المجموعات الاستشارية المختصة لتقديم المشورة حول المشاريع الكبرى.

ج- التشاور مع المجلس الإستشارى للمعايير بشأن الموضوعات الكبرى وقرارات برنامج وأولويات العمل.

د- إصدار قواعد القرارات النهائية الخاصة بالمعايير المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومسودات العرض.

4- التفكير بعقد جلسات علنية لمناقشة المعايير المقترحة على الرغم من عدم وجود شرط لعقد جلسات علنية لمناقشة المعايير المقترحة على الرغم من عدم وجود شرط لعقد جلسات علنية لكل منشأة.

5- التفكير بإجراء اختبارات ميدانية (فى كل من البلدان المتقدمة والأسواق الناشئة) لضمان أن المعايير المقترحة عملية وقابلة للتطبيق فى كافة البيئات، على الرغم من عدم وجود شرط لإجراء اختبارات ميدانية لكل منشأة.

كما يتم تطوير معايير المحاسبة الدولية من خلال اجراءات وأسلوب دولى يشارك فيه محاسبون، محللون ماليون ومستخدمون آخرون للقوائم المالية، مجتمع الأعمال، أسواق الأوراق المالية، السلطات التنظيمية والقانونية، الأكاديميون والأفراد المهتمون والمنظمات حول العالم. يقوم المجلس بالتشاور مع المجلس الإستشارى للمعايير حول المشروعات التى يجب إضافتها إلى جدول أعماله ومناقشة الأمور الفنية فى الاجتماعات المفتوحة للعموم.

يوضح الشكل(1) التالى الهيكل التنظيمى لمجلس معايير المحاسبة الدولى الذى يقود تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية العالمية لمساعدة المشاركين فى أسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الآخرين فى صنع القرارات الاقتصادية وذلك من أجل المصلحة العامة كما يلى: (المصدر د/ أحمد حلمى جمعة ، المعايير المحاسبية الدولية ،2010)

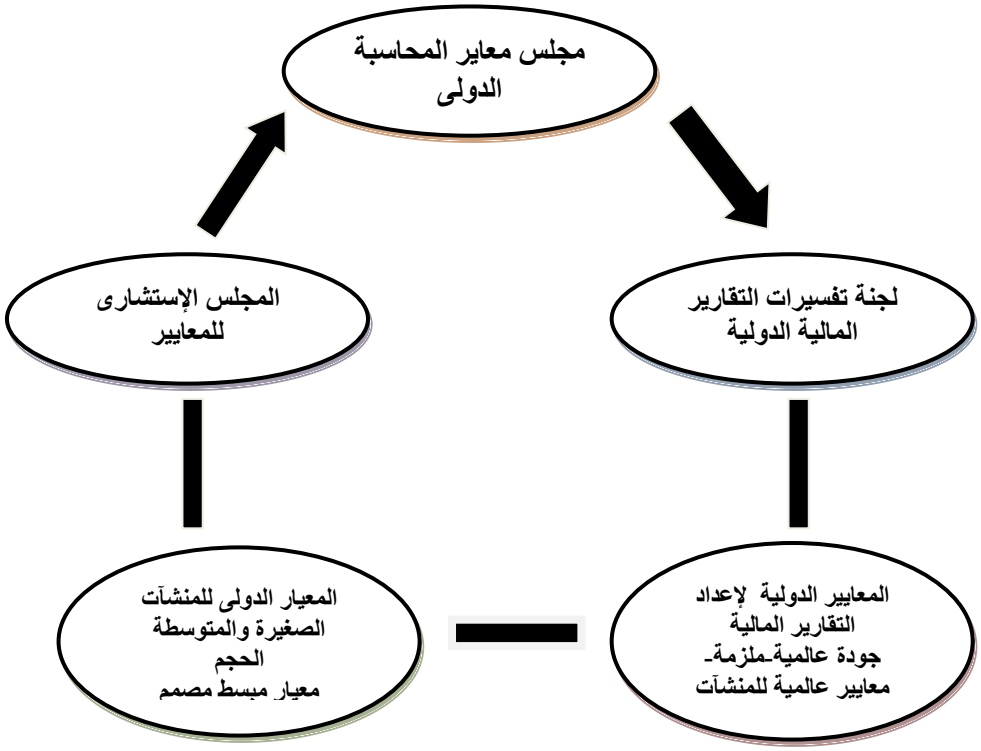

الشكل (1)

هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولى

لقيادة تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

دور مجلس معايير المحاسبة الدولى فى تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

فى اطار أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولى، ونطاق وسلطة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية (ISAB,2010-ISAB,2009-ISAB,2008-ISAB,2007-ISAB,2006-ISAB,2005-ISAB,2004-ISAB,2003) إلى أنه يحقق أهدافه مبدئيا من خلال الآتى:

1- تطوير ونشر المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.

2- تعزيز استخدامها فى الهدف العام للبيانات المالية.

3- تعزيز استخدامها فى التقارير المالية الأخرى التى تتضمن المعلومات التى تم الحصول عليها من خارج البيانات المالية والتى :

- تساعد على تفسير مجموعة كاملة من المعايير المالية.

- تعمل على تحسين قدرة المستخدم على اتخاذ قرارات اقتصادية عالية الكفاءة.

كما يستشير مجلس المعايير المحاسبية الدولية فى الاجتماعات العامة المجلس الاستشارى للمعايير بشأن المشاريع الكبرى وقرارات جدول الأعمال وأولويات العمل ويناقش الأمور الفنية فى الاجتماعات التى تكون مفتوحة للجمهور لإبداء ملاحظاتها بشأنها (ISAB,2010- ISAB,2009).

كما يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولى فى عملية تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع الهيئات التى تضع المعايير الوطنية لتعزيز أهمية تحويل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الوطنية، وتضع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية شروط الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التى تتعامل مع العمليات والأحداث المهمة فى الهدف العام للبيانات المالية، كما يمكن أن تضع تلك الشروط للعمليات والأحداث التى تنشأ بشكل رئيسى فى صناعات محددة.

فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مقدمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتحديد الأهداف سالفة الذكر الدولية وتوضيح النطاق والسلطة والتوقيت للتطبيق فى الوقت المناسب للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد تمت الموافقة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية فى 2002/4 عليها، والتى حلت محل المقدمة التى نشرت فى يناير 1975(المعدلة 1982/11)، وفى عام 2007، تم تعديل التمهيد

فى شهرى 1و10 ليعكس التغيرات فى نظام مؤسسة لجنة معايير المحاسبية الدولية وفى شهر 9 كنتيجة للتغيرات التى ادخلت على المعايير (IASB,2010-IASB,2009-IASB,2008-IASB,2007-IASB,2006-IASB,2005-IASB,2004-IASB,2003-IASB,2002,IASB,2001-IASC,2000-IASC,1999-IASC,1999-IASC,1998-IASC,1997)

وجدير بالإشارة أيضا فإن لمجلس معايير المحاسبة الدولى "إطار لإعداد وعرض المعايير المالية"، IASB Framework تم إعداده فى 1989/4، واعتماده فى 1989/7 وتبناه المجلس فى 2001/4، كما سبق القول، ويساعد الإطار المجلس فيما يلى-(IASB,2010-IASB,2009-IASB,2008-IASB,2007-IASB,2006-IASB,2005-IASB,2004-IASB,2003-IASB,2002-IASB,2001-IASC,2000-IASC,1999-IASC,1998-IASC,1997: (latridis 2011)

1- تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المستقبلية ومراجعة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية القائمة.

2- زيادة التوافق بين الأنظمة والمعايير والاجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد البيانات المالية بتوفير أساس

لتخفيض عدد أساليب المعالجات المحاسبية البديلة التى تسمح بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3- بالإضافة الى ما تقدم يمكن للاطار المساعدة فيما يلى :

- تحضير البيانات المالية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفى التعامل مع الموضوعات التى

يمكن أن تكون عنوان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- المراجعون عندما يقومون بإبداء الرأى حول مدى توافق البيانات المالية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

- المستخدمون للبيانات المالية فى تفسير المعلومات التى تتضمنها البيانات المالية التى أعدت بالاعتماد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- الأشخاص المهتمون بالعمل مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويزودونه بالمعلومات لصياغة معايير المحاسبة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الإطار لا يعد معيار دولى لإعداد تقارير مالية، غير أنه، لدى وضع سياسة محاسبية فى غياب معيار أو تفسير معين ينطبق بشكل محدد على بند معين، يطلب من ادارة المنشأة الرجوع إلى المفاهيم الواردة فى الإطار ودراسة قابلية تطبيقها، لذلك فى بعض الحالات المعينة فإنه قد ينشأ خلاف بين الإطار ومتطلبات المعيار أو تفسيراته، فى هذه الحالات عندما ينشأ خلاف، فإن المتطلبات لمعيار المحاسبة الدولى تغلب على الإطار.

كما نشر مجلس معايير المحاسبة الدولى المعايير فى سلسلة إصدارات تسمى "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، (IASB,2010-IASB,2009-IASB,2008-IASB,2007-IASB,2006-IASB,2005-IASB,2004-IASB,2003-IASB,2002-IASB,2001-IASC,2000-IASC,1999-IASC,1998-IASC,1997 ما يلى: (lwzih.,and other)

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(معايير التقارير) والتى بلغت حتى عام 2011(13)معيار.
- معايير المحاسبة الدولية (معايير المحاسبة) والتى بلغت حتى عام 2010(29)معيار.
- التفسيرات ويبلغ عددها حتى عام 2010 (27) تفسير.

مع الأخذ فى الاعتبار أن المجلس فى بداية عمله، تبنى مجموعة معايير المحاسبة الدولية التى أصدرها المجلس السابق له(لجنة معايير المحاسبة الدولية)، كما يتضمن مصطلح "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" تفسيرات كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذى تم تطويره من قبل لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية، وكذلك تفسيرات معايير المحاسبة الدولية ولجنة التفسيرات القائمة، مع العلم بأن هذه الإطار قد تبنته أكثر من 100 دولة حتى الآن (IASCF,IASB,2010-IASCF,IASB,2009).

فضلا عن ما تقدم فقد قسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الى مجموعتين الأولى فى معايير التقرير(IFRS)، والثانية معايير المحاسبة الدولية(IAS) ، وتشمل المجموعة الأولى بالإضافة الى ما ورد فى القائمة المعايير التالية: (جمعة ,2011)

المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الإصدار
IFRS1	تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	2003/6
IFRS2	الدفع على أساس الأسهم	2004/2
IFRS4	عقود التأمين	2004/3
IFRS6	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية	2004/12

أضف الى ما تقدم إن جميع المعايير السابقة قد تم ادخال الكثير من التعديلات عليها من تاريخ إصدارها الوارد فى القائمة السابقة حتى 2009/12/31 نتيجة للتعديلات فى المعايير الأخرى، والتعديلات فى تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير المالية الدولية: (IASB,2010-IASB,2009-IASB,2008-IASB,2007-IASB,2006-IASB,2005-IASB,2004-IASB,2003-IASB,2002-IASB,2001-IASC,2000-IASC,1999-IASC,1998-IASC,1997).

ومما هو جدير بالإشارة فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولى فى 2011/5 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS- Consolidated Financial Statements (10)IFRS- Disclosure of Interests in Other Joint Arrangements(11)- IFRS (12) Fair Value MEASURMENT(13) Entities IFRS–، كما أصدر المجلس معايير المحاسبة الدولية Investments in (28)Associates and Joint Ventures-IAS، كما عدل المجلس فى 2011/6 معيار المحاسبة الدولى Separate Financial Statements-IAS (27) Employee Benefits-IAS(19).

وبشكل عام يتم تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال عملية دولية مناسبة تشمل المحاسبين والمحللين الماليين والمستخدمين الآخرين للبيانات المالية ومجتمع الأعمال وسوق البورصة والهيئات التنظيمية والقانونية، والأكاديميين والأفراد والمنظمات الأخرى المهتمة من جميع أنحاء العالم(IASB,2010).

تطوير المعايير المحاسبية المصرية :

فى مصر تم إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب التطورات التى يشهدها الاقتصاد المصرى وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية، حيث قامت اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية بإعداد المعايير المحاسبية وصدر بشأنها القرار الوزارى رقم 503لسنة1997وبالرغم من تسمية هذه المعايير باسم معايير المحاسبة المصرية الا أنها هى ترجمه شبه كاملة لمعايير المحاسبة الدولية. مما يؤكد تطبيق المعايير الدولية فى مصر بشكل غير مباشر. ففى المراحل الاولى من عمليات وضع معايير محاسبية مصرية كانت الاستراتيجية العامة تقوم على مبدأ تعريب المعايير المحاسبية .فى حين أن الأمر يتطلب بناء معايير محاسبية ذات الصبغة المصرية , مما يتطلب معه التعرف على بعض الخصائص المميزة للبيئة المصرية المحاسبية والتى شهدت الفترة التى سبقت صدور القرار 4723 لسنة 1966 بخصوص النظام المحاسبى الموحد مجموعة من التغيرات البيئية (العسيلى 2008) والتى تمثل أهمها فى التحول فى أساليب التخطيط الاقتصادى وتقليل دور القطاع الخاص ، فى حين شهدت الفترة التى شهدت صدور قرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 1997 وتعديلاته بخصوص معايير المحاسبة المصرية مجموعة من التغيرات البيئية والتى تمثل أهمها فى تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية وتنشيط سوق الأوراق المالية مع زيادة دور القطاع الخاص وتقليل دور القطاع العام وترتب على ذلك بيع العديد من شركات القطاع العام ، وبالتالى تأثرت البيئة المحاسبية من خلال ظهور مجموعة من المشاكل المحاسبية بكافة أشكالها القانونية والتى تطبق أساليب التنظيم المحاسبى الخاص .وقد ترتب على هدة التغيرات فى البيئة المحاسبية المصرية ترشيد الممارسات المحاسبية القائمة فعلا وتعديل المعيار المحاسبى الدولى ليتناسب مع التغيرات البيئية المحاسبية المصرية واتباع استراتيجية ملائمة وهى أن تكون المعايير الدولية متوافقة مع البيئة المحاسبية المصرية رغم أن قرار وزير الاقتصاد المصرى يقضى باستيراد المعايير الدولية مع اجراء تعديلات على تلك المعايير لكى تراعى المتغيرات البيئية المصرية وللتوافق مع الواقع المصرى .وهناك مجموعة من

العوامل التى تؤثر فى اصدار معايير محلية أو اعتماد المعايير الدولية نوردها فيما يلى (طلال ابو غزاله،(2000)

1. **النظام القانونى للبلد**: إن عملية وضع المعايير إما أن تكون على شكل قانون ملزم، أو يجرى وضعها من قبل العاملين قى مهنة المحاسبة.
2. **تباين النظم الاقتصادية:** إن النظم الاقتصادية بصفة عامة تتراوح ما بين نظامين هما:

رقابة وسيطرة الحكومة من جهة، ونظام السوق الحر من جهة أخرى حيث تباشر الحكومة فى النمط الأول دورا هاما فى النشر والإعلان عن معايير المحاسبية وكذا أساليب وطرق الإفصاح، على غرار الدول التى تكون فيها الأسواق المالية حرة، فإن إصدار المعايير المحاسبية واختيار طرق عرض التقارير المالية والإفصاح عنها يقع على عاتق المهنة. (Shyam S.,2002,PP.219-234)

3. **طبيعة وهيكل الملكية:** هناك تباين فى التوجه نحو المعايير المحاسبية بين الدول التى تشيع فيها ملكية الأسهم من قبل الجمهور، والدول التى تتركز ملكية الشركات فيها فى أيدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث تستطيع البنوك فى هذه الحالة الحصول على معلومات تفصيلية " من مصادر مطلعة " وبالتالى يقتصر عدد الأشخاص الآخرين الذين يطلعون على التقارير على الحكومة بأشكالها المختلفة التى غالبا ما تكون حماية الحق العام وجميع الضرائب وتوجيه النشاط الاقتصادى . أما الدول التى تشيع فيها ملكية الأسهم من قبل الجمهور فإن الاحتمال ضئيل فى إصدار أو تطور معايير محاسبة تهدف الى ضمان أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة، وموثوق فيها، وفى الوقت المناسب.
4. **اختلاف احتياجات الدول من المعلومات المالية:** فاحتياجات الدول النامية من المعلومات المالية تختلف عن احتياجات الدول المتقدمة، فقد يخدم التوافق مصالح الدول المتقدمة بصرف النظر عن احتياجات الدول النامية من المعلومات المالية التى تختلف أنظمتها القانونية والاقتصادية والثقافية والضريبية عن أنظمة الدول المتقدمة

5. **النظام السياسى وميزان الملكية الفكرية بين القطاع العام والخاص**: تلعب الشركات الحكومية فى الغالب دورا مهما فى التطور الاقتصادى فى مختلف دول العالم، وتختلف طريقة اعداد التقارير المالية فى القطاع الخاص عنها فى القطاع العام، تبعا للحاجات المختلفة للذين يطلعون على المعلومات الواردة فى التقارير المالية. فإن التأثير الحكومى على عملية إرساء المعايير أقوى بكثير مما علية الحال فى الدول الأخرى.

6. **مستوى التقدم الاقتصادى**: ففى الدول النامية يلاحظ أن ملكية الشركات تتركز لدى مجموعة صغيرة من المستثمرين، وفى الوقت نفسة فإن الاحتمال ضئيل فى وجود عدد كبير من المحاسبيين القانونيين الذين يزاولون المهنة ويعملون على تطوير المهنة. وبالتالى عدم المقدرة على إعداد تقارير مالية رفيعة المستوى تعتمد فى إعدادها على معايير تم إصدارها محليا أو تم تطويرها تطويرا حقيقيا.

7. **طرح الأسهم فى الاسواق الخارجية**: إن الحاجة إلى جذب المستثمرين الأجانب، سواء على شكل استثمار مباشر أو من خلال محافظ استثمارية، تستدعى أن يكون فى الدول النامية نظام مقبول لتقديم إقرارات البيانات المالية واحيانا قد يكون ذلك حافزا اكبر على تطوير معايير محاسبية سليمة، نتيجة لذلك فإن المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية هى عضو فى مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية.

8. **النظام الضريبى**: فى بعض الحالات قد يكون للنظام الضريبى وما يرافقه من تشريعات أثر على تطوير المعايير المحاسبية.

9. **وجود هيئة محاسبية مهنية متخصصة:** من المهم وجود هيئة محاسبية مهنية نشطة تشجع وتعزز وتطور معايير وممارسات محاسبية، وعندما لا تكون مهنة المحاسبة قد بلغت مستوى من التطور يؤهلها للقيام بهذه الأدوار فإن التدخل الحكومى فى المهنة وفى الإجراءات التنظيمية هو البديل لوجود مثل هذه الهيئات.

ورغم أن المعايير المحلية تتباين بتباين الظروف التاريخية، إلا أن ذلك كان سببا يحول دون إمكانية تحقيق توافق بينها وبين معايير التقارير المالية، ففى الوقت الراهن تسير معظم دول العالم نحو اقتصاد عالمى متكامل مما يتطلب

صياغة معايير محاسبية عالمية معترف بها رسميا، لذلك فإن كثير من الدول النامية اعتمدت معايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية على إنها معاييرها المحلية مع تعديل بسيط أو بدون تعديل.

وفى هذا السياق فإن توافر العوامل الضرورية لإيجاد توافق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقارير المالية الدولية أصبح الهدف الذى يسعى لتحقيقه مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ عام 2001 من اجل إصدار معايير محاسبية عالية الجودة وقابلية المعلومات المالية للمقارنة حتى يمكن مساعدة المستثمرين فى اسواق المال وغيرهم فى اتخاذ القرارات الاقتصادية (Pacter,2005).

وحتى يتم تحقيق تعديل ومتابعة وتطوير معايير المحاسبة المصرية فإن ذلك يتم من خلال العديد من الاستراتيجيات تنتهى جميعها بتعديل وتطوير المعايير المحاسبية الدولية للتواءم مع التغيرات الحادثة فى الاقتصاد المصرى وذلك كما يلى (العسيلى، 2010).

الاستراتيجيات المتكاملة لتطوير معايير المحاسبة المصرية

رقم العنصر	توصيف العنصر	استراتيجيات التطبيق
1	إستراتيجيات بناء المعايير المحاسبية المصرية	1/1 الاستراتيجية المعيارية.
		2/1 الاستراتيجية الإيجابية.
		3/1 الجمع بين إستراتيجيتين.
2	إستراتيجيات استيراد المعايير المحاسبية المصرية.	1/2 استراتيجية استخدام المعايير الدولية.
		2/2 استراتيجية استخدام المعايير الإقليمية.
		3/2 الاستيراد من دولة واحدة.
		4/2 الجمع بين الإستراتيجيات الثلاثة.
3	إستراتيجيات إصدار المعايير المحاسبية المصرية.	1/3 استراتيجية التنظيم الذاتى للمهنة.
		2/3 إستراتيجية المشاركة الخارجية فى سلسلة إصدار المعايير .
		3/3 إستراتيجية المساندة أو التدخل الحكومى فى سلطة إصدار المعايير.
		4/3 الجمع بين الإستراتيجيتين أو الثلاثة.
4	إستراتيجيات متابعة (تطوير) المعايير المحاسبية المصرية	1/4 إستراتيجية متابعة الالتزام باتباع المعايير.
		2/4 إستراتيجية متابعة أداء المعايير.
		3/4 اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

- **المنافع التى يمكن أن تتحقق من التوافق مع الـIFRS:**

كثير من المنافع يمكن أن يحققها التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية للاقتصاد والمستثمرين ومنافع صناعية ومنافع لمهنة المحاسبة (جمال يوسف 2010)

1- المنافع الاقتصادية:

يؤدى التوافق مع معايير الـIFRS لنمو حركة التجارة الدولية، وتسهيل والمحافظة على كفاءة الاسواق المالية، وزيادة رؤوس الاموال وزيادة الاستثمارات الدولية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالى نمو الاقتصاد العالمى. وتخفيض تكاليف نظم المحاسبة خاصة فى الشركات الدولية أو متعددة الجنسيات

(B.,&G.Miller,2004.p798.) . Bradshaw

2- المنافع للمستثمرين:

وجود توافق قوى بين معايير المحاسبية يشجع المستثمرين للاستثمار خارج بلادهم، حيث يهم المستثمرون بأن تكون المعلومات المالية ملائمة، وموثوق فيها، ومفصح عنها فى الوقت المناسب، وقابلة للمقارنة Watts,R,2003,bp289

3- المنافع الصناعية:

يحقق التوافق المحاسبى تقارير مالية تتمتع بجودة عالية تساهم فى انعاش الصناعة على مستوى العالم، حيث يتم جذب رؤوس الأموال الأجنبية بتكلفة مخفضة مترتبة على اعداد تقارير مالية بطريقة متوافقة Watts,R,2003a,p.2011ولكن اذا اختلفت المعايير المحاسبية من دولة الى اخرى فإن ذلك سوف يؤدى الى زيادة تكلفة اعداد التقارير المالية مما يؤدى الى صعوبة انتقال رؤوس الاموال الأجنبية.

4- منافع لمهنة المحاسبة:

يؤدى التوافق المحاسبى الى امكانية أداء الخدمات المحاسبية المختلفة بين دول العالم، مما يعنى زيادة الايرادات الناتجة عن ممارسة المهنة عبر العالم، حيث يمكن أداء مهنة المحاسبة بين دول العالم المختلفة(peterj.,2002,p341)، وبصفة عامة يحقق التوافق بين المعايير المحاسبية خفض فى تكلفة إعداد البيانات، وإمكانية عقد المقارنات بين المعلومات المالية بصورة أفضل، وتطوير الاسواق المالية وتسهيل

حركة الاموال، وخفض تكلفة المراجعة وزيادة كفاءتها، بالإضافة الى المزايا التنافسية بين الشركات.(د. متولى فايد2000ص12-17)

متطلبات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية

اهتمت دول العالم بتنظيم السياسات المحاسبية بعدة وسائل أهمها الإصدار الرسمى لما يعرف بمعايير المحاسبة، حيث تمثلت الرغبة فى إجراء هذا التنظيم بناء على عدة اعتبارات تدور حول تنوع احتياجات قطاعات وفئات المجتمع للمعلومات المحاسبية، إلى جانب احتمال عدم قدرة بعضها فى الحصول على المعلومات اللازمة لها، أو الحاجة إلى نوعية خاصة من المعلومات الإضافية التى قد لا تظهرها القوائم المالية أو يتعين الإفصاح عنها بشكل معين.

وطبقا لما نص علية محتوى المعيار الأول من معايير التقارير المالية الدولية (IERS 1,2008,PP.95-187)

فإن المنشآت المعنية به هى المنشأة الملزمة بعرض قوائمها المالية لأول مرة وفق معايير التقارير المالية الدولية، حيث ينبغى عليها ان تطبق تلك المعايير فى إعداد التقارير المالية، وكذلك فى كل تقرير مالى مرحلى، مما يتطلب تحديث الأطر القانونية والتشريعية وتدريب مختلف الممارسين داخل وخارج الشركات، والاستعانة بالمحترفين والممارسات للمهنة (Ding Yuan and, others, 2007,PP.1-38.) لذلك يجب مراعاة متطلبات التأهيل التى يجب توافرها فى الذين يقدمون الخدمات المحاسبية، ومدى القدرة على تطبيق معايير التقارير المالية، وسرعة الاستجابة للتغيرات التى تحدث فى هذه المعايير لمواكبة التغيرات فى بيئة الاعمال التى تتصف بديناميكية التغيير والتطور سواء فى الأساليب الإدارية أو الأنشطة الاقتصادية أو التطورات المتلاحقة فى تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات على مستوى العالم.

إن تحقيق التوافق ليس بالأمر اليسير فهناك عدد من التحديات والقضايا التى يجب التغلب عليها أهمها:-

1- مازالت الولايات المتحدة لا تطبق المعايير الدولية، وبالتالى فقد يكون ذلك عقبة فى حد ذاته باعتبارها أكبر سوق ولها صوت فى الـ (IASB) ولها مؤيدين، وقد تعمل على تعطيل إصدار بعض المعايير التى لا تتوافق مع مصالحها. .(Obeua S.,2005,P39)

2- كثير من الدول اعتمدت المعايير الدولية فى التطبيق، وهذه الدول ذات بيئات اقتصادية مختلفة وقوانين وثقافات متنوعة ونظم اجتماعية متباينة، لذلك فقد يكون من الصعب إيجاد توافق بين السياسات الداخلية وتلك المعايير.

3- توافر وسائل الدعم اللازمة لضمان تطبيق المعايير المحاسبية تطبيقا سليما وذلك ليس بالمهمة السهلة، فعلى الرغم من سعى معظم الدول لإيجاد التوافق فليس هناك ما يضمن تطبيق المعايير المحاسبية بشكل سليم.

4- من التحديات التى تواجه التوافق مع معايير المحاسبة المالية الدولية أو اعتماد تلك التقارير فى الدول النامية خاصة الدول العربية، تحديات الثقافة واللغة، والتحديات التنظيمية والقانونية، وسياسات التوظيف فى الدول النامية بصفة عامة. (Evans L.,2004,P211)

5- رغم تبنى العديد من دول العالم معايير المحاسبة المالية الدولية، أو إصدار معايير محلية متفقة مع المعايير الدولية، طبقا لقدرة الهيئات المنظمة وأسواق المال فى إصدار تعليمات ملزمة لتطبيق المعايير المحاسبية، فإن ذلك لا يضمن الحصول على نفس النتائج إذا تم تطبيق تلك المعايير سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، فقد أثبتت إحدى الدراسات أن تطبيق معايير محاسبية متشابهة ليس شرطا فى الحصول على نفس النتائج، فيمكن تطبيق المعيار المحاسبى الواحد بطرق مختلفة بين الدول على مستوى العالم. (Ball R.A.,&J Wu2003,PP.235-270.)

ومن استقراء الواقع، حيث حالات انهيار كبرى الشركات العالمية (مثل شركة إيرنون وغيرها)، والأزمة المالية العالمية فى الوقت الراهن، و دراسة إمكانية التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية بتأنى طبقا لظروف كل دولة، ومعرفة هل تم الوفاء بمتطلبات التوافق مع تلك المعايير قبل تنفيذ سياسة منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وغيرهم من المنظمات العالمية التى تهتم بنشر فكر العولمة فى نطاق العمل المحاسبى المهنى، تارة بالتوحيد وتارة أخرى بالتجانس أو التقارب بغية زيادة الثروة والحد من الفقر بين دول العالم، سواء كانت تلك الدول مستعدة لذلك أم غير مستعدة، لذلك فإن النتيجة التى يشاهدها الجميع غير ذلك من زيادة الفقر على مستوى العالم، بل أن أكبر حالات الفساد ظهرت فى الدول المتقدمة، كما أن الأزمة المالية العالمية مصدرها ايضا تلك الدول. وأدى ذلك إلى زيادة البطالة،

وظهـور مشـاكل أمنيـة بمصـطلحات مختلفـة مصـدرها الأساسـى الـدول المتقدمـة. (Engardio P.,&Belton C., 2000, P.41)

المنظمات التى تسعى للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية

رغم وجود اختلافات فى تطبيقات المحاسبة بين الدول، ناتجة عن اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، إلا أن الزيادة فى عدد الشركات متعددة الجنسية والتطورات فى أسواق رأس المال وجهود العديد من المنظمات جعل من الأهمية إيجاد حالة من التوافق بين المعايير المحاسبية المحلية والمعايير الدولية ومن هذه المنظمات التى تبذل جهودا لإيجاد هذا التوافق:-

- مجلس معايير المحاسبة الدولية. (IASB)

International Accounting Standards Board.

- لجنة الاتحاد الأوربى European Union Commission. (EUE)

- الاتحاد الدولى للأوراق المالية. (IOSCO)

International Organization of Securities Commissions.

- الاتحاد الدولى للمحاسبين.(IFAC)

International Federation Accountants Commissioners.

- المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة. (ECOSOC)

United Nations Economic & Council.

- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى. (OECD)

Organization for Economic Cooperation and Development.

يشير الواقع الاقتصادى بين الدول إلى تداخل المصالح الاقتصادية بينها، لذلك هناك عدد من الجهود المبذولة لايجاد توافق محاسبى وذلك بوضع المعايير المحاسبية الدولية من جانب مجلس معايير المحاسبة الدولية، والاتحاد الدولى للمحاسبين، بجانب المنظمات الدولية كهيئة الامم المتحدة(UN)The United Nations ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية The Organization For Economic Cooperation and

Development(OECD) ، والسوق الأوربية المشتركة European Community وغيرهم. فاهتمام الأمم المتحدة بالمحاسبة والتقارير المالية، يعكس الانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسية وأثرها على الاقتصاد العالمى. ويهتم الاتحاد الدولى للمحاسبين بتطوير وتحسين مهنة المحاسبة فى العالم بمعايير متجانسة قادرة على تقديم خدمات ذات جودة عالية، كما يتعاون مع الهيئات الأعضاء ومنظمات المحاسبة الإقليمية وغيرها من المنظمات العالمية، وينسق ويرشد الجهود الرامية إلى توفير بيانات عالمية فنية وسلوكية وتعليمية لمهنة المحاسبة. وتسعى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وكذلك السوق الأوربية المشتركة للتوافق المحاسبى بين الدول الاعضاء فى كل منهما. (Luzi H.,and others,2009,pp.46-54.)

وأوصت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية The International Organization of Securities Commissions (IOSCO) بتطبيق معايير التقارير المالية لإمكانية تداول الأوراق المالية عبر الحدود من أجل المصلحة العامة، على النحو الذى يعتبر استخدام مجموعة من معايير التقارير المالية الموحدة بين مختلف الدول أمر غير قابل للجدل لتحقيق توازن مؤقت بين جماعات المصالح المختلفة، لذلك فإن معايير التقارير المالية الدولية هى الأمل لتحقيق هذا التوازن المؤقت طبقا لنموذج اللعبة Game Model التالى الذى يصنف عملية عولمة معايير المحاسبة الى ثلاثة مراحل:- (Su yueC.,&Guo Xiao,2006,PP.15-22)

1- الفترة الأولى منذ عام (1973-1987) أنشئت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التى استمرت ما يقرب من 13 عاما منذ تأسيسها بلندن فى يونيو 1973 بالاتفاق مع هيئات المحاسبة فى كل من استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة ،وايرلندا، والولايات المتحدة، بهدف إصدار معايير محاسبة تقلل من الاختلافات فى الممارسات المحاسبية فى مختلف الدول، وقد اقرت المعايير فى تلك الفترة معالجات اساسية وأخرى بديلة من خلال إصدار ما يقرب من ثلاثين معيارا محاسبيا.

2- الفترة الثانية(1987-2000) فى تلك الفترة أدرك مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) أن المعالجات الدولية أدت إلى عدم إمكانية المقارنة بين المعلومات المحاسبية، لذلك أعدت اللجنة ما يقرب من29 معيارا خلال تلك الفترة لزيادة جودة المعايير المحاسبية الدولية، ويبدو ان النتائج لم تكن مرضية

على نحو كاف، فالدول المتقدمة لديها معايير محاسبية خاصة بها، أما الدول النامية لديها معايير محلية على وتيرة المعايير الدولية أو الأمريكية، وقوانين ولوائح قد تمس تنظيم العمل المحاسبى.

3- الفترة الثالثة منذ عام 2000 وحتى الآن والتى تميزت بإصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) نتيجة للتغيرات الجذرية فى مختلف المجالات التى شهدها العالم.

ولتحقيق التوافق المحاسبى وقعت اتفاقية عام 1995 بينIASB وIOSCO من أجل تهيئة الشركات لإعداد تقاريرها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية كمطلب للـــIOSCO ، وكان من بين بنود تلك الاتفاقية خفض المعالجات البديلة لإمكانية إجراء المقارنات بين المنشآت والحد من الاختلاف فى التطبيق بين الدول (Choi D.,S.,2000,pp.3-7).

الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على البيئة المصرية وابراز الحاجة الى صياغه وتطبيق مجموعة من المعايير المحاسبة المصرية لخدمة إعداد التقارير المالية:-

لقد استجدت فى مصر فى الآونة الاخيرة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتى ادت الى تغيرات فى بيئة ومجال التطبيق المحاسبى ، ومن ثم حتمت السعى نحو صياغة وتطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية المصرية ومن اهم هذة المستجدات:- (د. طارق حماد 2002 ص14-16).

1- الاتجاه نحو الخصخصة وصدور قانون قطاع الاعمال العام رقم 203 لسنة 1991، والسعى نحو توسيع نطاق الملكية لوحدات القطاع العام، وبيع بعضها للقطاع الخاص، وقد تطلب ذلك ضرورة السعى نحو صياغة وتطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية تحكم دور المحاسبة فى تقييم الشركات محل الخصخصة، وقياس قيمة إسهامها فى السوق.

2- الاتجاه نحو تنشيط سوق المال وتشجيع عمليات شراء وبيع وتمويل الأسهم والسندات وذلك من خلال:

أ- صدور القانون رقم 95 لسنة 1992 والخاص بسوق رأس المال .

ب- صدور قانون الضريبة الموحدة رقم 187 لسنة 1993 وما تلاه من تعديلات بالقانون رقم 91 لسنة 2005 حيث ألزم قانون سوق رأس

المال للشركات التى تعرض اسهمها للتداول فى سوق الاوراق المالية أن تعد قوائمها المالية وملحقاتها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

ج- انشاء صناديق الاستثمار لتلبية احتياجات المستثمر غير المتخصص والعديد من الفئات الأخرى.

3- الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية، والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة وما صاحب ذلك من اشتداد المنافسة فى مواجهة السلع المستوردة.

4- الاتجاه نحو تحرير إدارة الجهاز المصرفى.

5- الغاء دعم الموازنه المقرر لبعض الوحدات الاقتصادية.

6- التغيرات السعرية، سواء فيما يتعلق بأسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة انشاء السوق المصرفية، وماصاحبها من تحرير أسعار الصرف والسماح بحيازة وتداول النقد الأجنبى، أو ما يتعلق بتغيرات السلع والخدمات، وهو ما يرتب تغيراً فى القوى الشرائية لوحدة النقد.

7- العمل على تدعيم الشفافية فى سوق المال خدمه للمستثمرين، وخاصة فى ضوء الزيادة المضطردة فى حجم وقيمة معاملاتهم، حتى تصبح مصر مركزاً إقليمياً لأسواق المال.

8- طرح عدد كبير من أسهم الشركات والبنوك المصرية فى أسواق المال الدولية فى صورة شهادات إيداع دولية مثل شركة السويس للأسمنت، والبنك التجارى الدولى، وبنك مصر الدولى، وبنك الاسكندرية وغيرها.

ولا شك أن هذه التغيرات قد حتمت على المحاسبة أن يكون لها دور بارز فى قياس أثرها على القوائم المالية، وتقديم المعلومات المناسبة للأطراف ذات العلاقة بتلك التغيرات. ولقد ترتب على ذلك أن اهتمت الجمعيات العلمية والتجمعات المهنية فى مصر بمتابعة تلك التغيرات على المستويين المحلى والدولى وسعت نحو صياغة واصدار مجموعة من المعايير المحاسبية المصرية التى تمثل أنماطاً لقياس الاحداث المالية وتوصيل نتائج هذا القياس الى الاطراف التى تهمها تلك النتائج:

م	رقم المعيار	موضوع المعيار
1	1	عرض القوائم المالية
2	2	المخزون
3	4	قوائم التدفق النقدى
4	5	السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية
5	7	الأحداث التالية لتاريخ الميزانية
6	8	عقود الانشاء
7	10	الأصول الثابتة والإهلاك
8	11	الإيراد
9	12	المحاسبة عن المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات
10	13	آثار التغيرات فى اسعار صرف العملات الاجنبية
11	14	تكلفة الاقتراض
12	15	الإفصاح عن الاطراف ذوى العلاقة
13	17	القوائم المالية المجمعة والمستقلة
14	18	الاستثمارات فى شركة شقيقة
15	19	الافصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات
16	20	القواعد والمعايير المحاسبية الخاصة بالتأجير التمويلى
17	21	المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد
18	22	نصيب السهم فى الارباح
19	23	الأصول غير الملموسة
20	24	ضرائب الدخل
21	25	الادوات المالية الإفصاح والعرض
22	26	الادوات المالية الاعتراف والقياس
23	27	حصص الملكية فى المشروعات المشتركة
24	28	المخصصات والاصول الالتزامات الغير المحتملة
25	29	تجميع الاعمال
26	30	القوائم المالية الدورية
27	31	اضمحلال قيمة الأصول
28	32	الأصول غير المتداولة
29	33	التقارير القطاعية
30	34	الاستثمار العقارى
31	35	الزراعة
32	36	التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية
33	37	عقود التأمين
34	38	مزايا العاملين
35	39	المدفوعات المبنية على أسهم

عرض تاريخى مقارن للتطور فى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

قبل 2010			بعد 2010		
معيار	موضوع المعيار	التاريخ	معيار	موضوع المعيار	التاريخ
1	الإفصاح عن السياسات المحاسبية	1975/1	1	عرض البيانات المالية (يشمل 1+5+13)	1997/9
2	تقويم و عرض المخزون في سياق نظام التكلفة التاريخية	1975/10	2	المخزون	1993/12
3	البيانات المالية الموحدة (حل محله 27+28)	1976/6			
4	محاسبة الإستهلاك (حل محله 16+22+38)	1976/10			
5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها فى البيانات المالية	1976/10			
6	الإستجابة المحاسبية للتغير فى الأسعار(حل محله 15)	1977/6			
7	بيان التغيرات فى المركز المالى	1977/10	7	بيانات التدفق النقدى	1992/12
8	البنود غير العادية والفترات السابقة والتغيرات فى السياسات المحاسبية	1978/2	8	السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء	1993/12
9	محاسبة أنشطة البحوث والتطوير(حل محله38)	1978/7			
10	الأحداث والحالات الطارئة بعد تاريخ الميزانية العمومية	1978/10	10	الأحداث بعد فترة اعداد التقارير	1999/5
11	المحاسبة عن عقود الإنشاء	1979/3	11	عقود الإنشاء	1993/12
12	المحاسبة عن ضريبة الدخل	1979/7	12	ضرائب الدخل	1996/10

13	عرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة	1979/11			
14	التقرير عن المعلومات المالية بواسطة القطاعات	1981/8	Ifrs8	القطاعات التشغيلية	2006/11
15	المعلومات التى تعكس تأثير تغيرات الأسعار	1981/11	Ifrs9	الأدوات المالية: التصنيف والقياس	2010/1
16	المحاسبة عن الممتلكات والمنشآت والمعدات	1982/3	16	الممتلكات والمنشآت والمعدات (يشمل 4+16)	1993/12
17	محاسبة التأجير التمويلى	1982/9	17	عقود الإيجار	1997/12
18	الإعتراف بالإيراد	1983/4	18	الإيراد	1993/12
19	المحاسبة عن منافع التقاعد للموظفين فى البيانات المالية	1983/1	19	منافع الموظفين	1998/2
20	المحاسبة والإفصاح عن المنح والمساعدات الحكومية	1983/4	20	المحاسبة والإفصاح عن المنح والمساعدات الحكومية	1994
21	المحاسبة عن التغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية	1983/7	21	أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية	1993/12
22	المحاسبة عن إندماج الأعمال	1983/11	Ifrs3	إندماج الأعمال	2005/12
23	رسملة تكاليف الإقتراض	1984/3	23	تكاليف الإقراض	1993/12
24	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة	1984/7	24	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	1994
25	المحاسبة عن الإستثمارات (حل محله 39+40)	1986/3			
26	المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد	1987/1	26	المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد	1994
27	البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات فى الشركات التابعة	1989/4	27	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة (يشمل 3+27)	2008/1

28	المحاسبة عن الإستثمارات فى الشركات الزميلة	1989/4	28	الإستثمارات فى الشركات الزميلة	2003/12
29	التقرير المالى فى الإقتصاديات ذات التضخم العالى	1989/7	29	التقرير المالى فى الإقتصاديات ذات التضخم العالى	صياغة 1994
30	الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة	1990/8	Ifrs7	الأدوات المالية : الإفصاح	2006/1
31	التقرير المالى عن الحصص فى المشروعات المشتركة	1990/12	31	الحصص فى المشروعات المشتركة	2003/12
32	الأدوات المالية: العرض والإفصاح	1995/6	32 Ifrs7	الأدوات المالية : العرض و الإفصاح	2003/12
33	حصة السهم من المكاسب	1997/2	33	حصة السهم من المكاسب	2003/12
34	التقارير المالية المرحلية	1998/2	34	التقارير المالية المرحلية	تعديل
35	العمليات غير المستمرة	1998/4	Ifrs5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	2004/3
36	انخفاض قيمة الأصول	1998/4	36	انخفاض قيمة الأصول	2004/3
37	المخصصات والإلتزامات والأصول المحتملة	1998/7	37	المخصصات والإلتزامات والأصول المحتملة	تعديل
38	الأصول غير الملموسة	1998/7	38	الأصول غير الملموسة	2004/3
39	الأدوات المالية: الإعتراف والقياس	1999/3	39	الأدوات المالية: الإعتراف والقياس	2003/12
40	الممتلكات الإستثمارية	2000/3	40	الممتلكات الإستثمارية (حل محل 25)	2003/12
41	الزراعة	2000/12	41	الزراعة	2001/2

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية:

يعد سوق رأس المال المصرى من الأسواق الواعدة على المستوى الأقليمى والمتميزة تشريعياً وتقنياً ومرتقياً الى استخدام أحدث المعايير العالمية المطبقة فى مجال الأسواق المالية مما يوفر بيئة جاذبة الى الاستثمار، كما يوفر سوق منظم لتداول الأوراق المالية فى مصر، يتسم بالكفاءة والشفافية وتأمين بيئة قوية وآمنه لتداول الاوراق المالية لتعميق درجة الثقة بسوق الاوراق المالية لتحقيق العديد من الاهداف منها:

1- خلق بيئة استثمارية جاذبة وآمنة.
2- تطوير عمليات وآليات التداول للأوراق المالية فى البورصة.
3- تطبيق أحدث المعايير العالمية.
4- نشر معلومات التداول إلى اكبر عدد ممكن من المتعاملين.
5- زيادة وعى كافه فئات المجتمع وبشكل خاص المتعاملين فى الاوراق المالية.
6- تحقيق الشفافية والمصداقية فى تعاملات البورصة.

ومن أجل تحقيق تلك الاهداف فقد تبنى السوق قيم جوهرية تقوم على مجموعة من المبادئ تتمثل فى العدالة، والشفافية، والتميز، والابداع، لذا سوف نعرض لأهم ملامح تطوير سوق المال المصرى وأثر التطور الحادث فى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى من خلال عرض لاهم مؤشرات التداول عن الفترة من 1991 – الى2011 ومعرفة أثر تطبيق هذه المعايير على كفاءة سوق رأس المال وذلك خلال استعراض ما يلى:

1- أثر التطور الحادث فى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تنشيط كفاءة سوق رأس المال.
2- عرض لأهم المؤشرات المتعلقة بالتداول فى السوق ومعرفة أثر تطبق المعايير الدولية على كفاءة سوق رأس المال باستخدام التحليل الإحصائى.

3- استخدام اختبار مان هويتنى Mann-Whitney للمقارنة بين عينتين مستقلتين لا يخضعان للتوزيع الطبيعى لدراسة الفروق المعنوية بين الفترتين من (1991 – 2000) ومن (2001 – 2011)

وتعتبر الأسواق المالية أداة هامة لجميع المدخرات نتيجة الدور الحيوى الذى تقوم به فى تمويل الأنشطة الاقتصادية، ويمكن النظر الى الأسواق المالية من زاويتين : أولهما الأدوات المالية المتداولة ويتم على اساسها تقسيم الأسواق المالية الى نوعين : اسواق النقد واسواق رأس المال، وثانيهما كيفية التعامل داخل السوق ويتم على اساسها تقسيم الأسواق إلى نوعين اساسيين هما الاسواق الاولية والأسواق الثانوية.

ويختص سوق النقد بتداول الأموال خلال الأجل القصير فى حدود سنة مالية أو ميلادية، أى اقراص الأموال واقتراضها لأجل لا يزيد عن سنه، أما سوق رأس المال يختص بتداول الأموال خلال الآجل المتوسط والطويل الآجل نسبياً بهدف تعبئه المدخرات وتمويل المشروعات الإستثمارية بما يخفض أعباء التمويل على الجهاز المصرفى، ويعنى ذلك أن سوق راس المال يمثل نقطه التقاء الاستثمار طويل الآجل مع التمويل طويل الأجل وفيما يلى نوضح بالرسم أهم أدوات مؤسسات سوق المال:

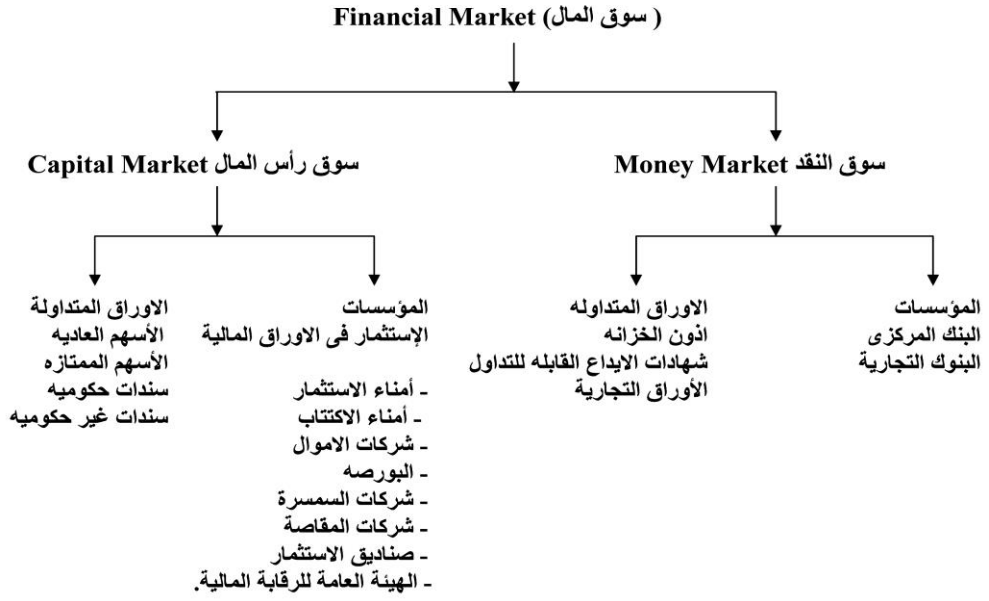

المصدر: د. حسن حسنى، أسواق المال والاستثمار، اكاديمية السادات للعلوم الادارية2004

يمكن تقسيم سوق رأس المال المصرى إلى ما يلى :

السوق الأولية والسوق الثانوية:

السوق الأولية : هى السوق التى تباع فيها الأوراق المالية لأول مرة.

السوق الثانوية : هى السوق التى يتم فيها تداول الاوراق المالية التى سبق تداولها فى السوق الأولية وبالتالى فإن التعامل فى هذه السوق لا يعدو أن يكون نقلاً لملكية تلك الأوراق من مستثمر إلى آخر.

- وتقسم السوق الثانوية الى نوعين رئيسيين من الاسواق هما السوق المنظمة أو الرسمية والسوق الغير منظمة أو غير الرسمية.

أ- السوق المنظمة (بورصة الأوراق المالية) وهى أسواق ماليه يجرى العمل بها وفقاً للقوانين واللوائح الحكومية

وتخضع لرقابه الحكومة فيما يتعلق بالأوراق المالية بيعاً وشراءً أو فيما يتعلق بانتقال ملكيتها.

ب- السوق غير المنظمة وهذه الاسواق لا تمثل مكاناً معيناً يتم فيه تداول الأوراق المالية ولكنها تتكون من عدد

من المتعاملين فى هذه الاوراق منتشرين فى أماكن متفرقه داخل الدولة، والأوراق المالية موضع التعامل فى

هذه السوق نخص الشركات التى لا تستطيع الوفاء بمتطلبات وشروط القيد فى السوق الرسمية وكذلك الشركات

التى لا تريد الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بها بالشكل الذى يتطلبه القيد فى السوق الرسمية.

أن التطور الذى حدث لسوق راس المال المصرى لم ينشأ دفعة واحدة بل كانت هناك عدة محاولات لإنشاء سوق لبيع وشراء الأوراق المالية فى مصر، فقد أنشأ اول سوق (غير رسمية) للأوراق المالية خلف (حديقة الأزبكية) فى القاهرة، غير إن نشاطها كان ضعيفاً وغير منظم الأمر الذى أدى الى إغلاقها. بعدها قامت محاولة أخرى واختير احد الفنادق لهذا الغرض تلتها عدة محاولات كانت جميعها دون المستوى المطلوب.

وقد أدى تزايد النشاط الاقتصادى فى مصر خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حين بلغ عدد الشركات المساهمة حوالى(79) شركة يشكل رأس مالها نحو (29) مليون جنية، الى ضرورة إيجاد سوق للأوراق المالية قادرة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية لهذه الشركات، الأمر الذى دفع الى قيام سوق رسمية للأوراق المالية فى مدينة الإسكندرية عام (1883) تلاها إنشاء بورصة القاهرة للأوراق المالية عام (1898).

الإطار التشريعى لسوق رأس المال المصرى.

شهدت حقبة السبعينات من القرن الماضى صدور الكثير من التشريعات التى استهدفت تنشيط سوق رأس المال المصرى وتنظيمها، كان أهمها:(صالح حناوى،2005)

1- قانون قطاع الأعمال العام رقم (203) لسنة (1991)، الذى عمل على حل مشكلات شركات القطاع العام وإعادة تأهيلها فى إطار خطة شاملة للتحول الى القطاع الخاص.

2- قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة (1992).

3- قانون رقم (8) لسنة (1997) بشأن ضمانات الاستثمار وحوافزه، الذى اعتبر خطوة ايجابية لتنشيط وتشجيع الاستثمار، ومن ثم الطلب الأموال القابلة للإقراض وعرض الأوراق المالية.

ويشير اغلب الاقتصاديين والمختصين الى أن عملية تطوير السوق المالية فى مصر وإحيائها بصورة حقيقية بدأت مع صدور قانون (95) لسنة (1992)، الذى شكل أساس وجوهر البنية التشريعية، كونه اعاد تنظيم السوق وحدد قواعد إصدار الأوراق المالية وتداولها، كذلك ابرز القانون المذكور المؤسسات التى يمكن أن تلعب دوراً مهماً فى تنشيط سوق مصر للأوراق المالية وتفعيلها.

ويتكون هيكل القانون (95) من ثمانية أبواب تتضمن (75) مادة تعالج الجوانب المختلفة للسوق المصرية، إذ يتناول الباب الأول قواعد إصدار الأوراق المالية، وحدود قيمة السهم المصدر (الذى يتراوح بين خمسة جنيهات كحد أدنى وألف

جنية كحد أقصى)، كذلك يتضمن الشروط والبيانات التى يجب أن تستوفيها الشركة، عند التأسيس وعند طرح الأوراق المالية فى البورصة.

ويتناول الباب الثانى من القانون المذكور، بورصات الأوراق المالية، كذلك ينظم قواعد تقييد الأوراق المالية فى جداول البورصة، بناءًا على طلب الجهات المصدرة. ويختص الباب الثالث من القانون المذكور، الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية، التى تباشر نشاطاً او أكثر من الأنشطة الآتية:-

1- ترويج الاكتتاب فى الأوراق المالية وتغطيته.
2- الاشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراق مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها.
3- المقاصة والتسوية فى معاملات الأوراق المالية.
4- تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.
5- السمسرة فى الأوراق المالية.
6- أى أنشطة أخرى تتصل بمجال الأوراق المالية، تضاف بقرار من الوزير المختص بعد موافقة الهيئة العامة فى سوق المال.

ويحدد الباب الرابع من القانون رقم (95) لسنة (1992) اختصاصات الهيئة العامة لسوق المال وتشكيل مجلس إدارتها، وكذلك يبين أهم مواردها، بينما يتناول الباب الخامس تسوية النزاعات، إذ ينظم قواعد الشكاوى التى يقدمها المتعاملون بشأن القرارات الإدارية، التى تصدرها الهيئة العامة أو يصدرها الوزير.

وخصص الباب السادس من القانون المذكور للعقوبات المقررة فى حالة مخالفة القانون، أما الباب السابع فقد تناول إجراءات الحصول على المعلومات ورسوم الحصول عليها، كذلك حدد الرسوم التى تلتزم الشركات بأدائها عند التأسيس أو عند إصدار أوراق مالية جديدة، ويركز الباب الثامن والأخير من القانون (95) على أحكام وشروط إنشاء اتحاد العاملين فى الشركات المساهمة.

وتأسيساً على ما سبق وتأكيداً للاطار التشريعى للهيئة العامة لسوق راس المال فقد صدر القانون (95) لسنة 1992 لتحقيق الاهداف التالية: (صالح الحناوى، بورصة الاوراق المالية، بين النظرية والتطبيق،2005ص114)

1- تنظم سوق الأوراق المالية وفقاً لقواعد ونظم محددة وواضحة، تضمن لها الحرية مع الانضباط الكامل فى الوقت ذاته، وفى ظل تشريع متكامل وواضح.

2- إعطاء صلاحيات اكبر للهيئة العامة لسوق الأوراق المالية، بما يجعله جهازاً رقابياً قادراً على التأكد من سلامة إجراءات الشركات المتعاملة فى السوق، وسلامة استخدام أموال المساهمين.

3- تشجيع المدخرين على استثمار أموالهم بحرية ودون قيود، فضلاً عن توفير المعلومات الكاملة التى تمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح فى الوقت المناسب وبالسرعة اللازمة.

4- إقامة توازن دقيق بين الرغبة فى حماية المدخرين عند استثمار أموالهم فى سوق الأوراق المالية، وبين ايجاد سوق مالية منظمة وحرة أيضا.

5- تحديد العلاقة بين الشركات المستثمرة ومن يستثمر أمواله، على نحو يمنع وقوع غبن على المستثمر أو استغلاله.

6- إعطاء أهمية كبيرة للإفصاح عن المعلومات، بوصفه حجر الأساس فى تحقيق شفافية السوق.

7- توفير الحماية الكاملة لأقلية المساهمين فى أية شركة وحمايتهم من الاستغلال.

8- توحيد المعاملة الضريبية للأوراق المالية.

9- استحداث مؤسسات مالية مثل صناديق الاستثمار وشركات رأس المال.

10- السماح بإنشاء بورصات أوراق مالية خاصة.

واستكمالاً للإطار التشريعى لسوق رأس المال المصرى فى مصر، صدر قانون الإيداع والقيد المركزى رقم (93) لسنة (2000) وبصدور هذا القانون اكتمل ركن البنيان التشريعى للسوق المالية فى مصر. إذ يتولى القانون (95) لسنة (1992) تنظيم عمليات إصدار الأوراق المالية وتداولها وتنظيم مؤسسات السوق ،ثم يأتى قانون الإيداع والقيد المركزى (رقم 93 لسنة2000)، ليتناول كيفية إتمام عمليات التداول فى السوق وتسويتها، بحيث يحصل كل طرف على

حقوقه فى هذه العمليات، فيحصل المشترك على الأوراق المالية ويحصل البائع على حصيلة بيعه لهذه الأوراق.

ولتقوية جوانب البنية التشريعية المرتبطة بالسوق، لابد من استقرار التشريعات والقرارات المنظمة للنشاط الاقتصادى، بصفة عامة ولسوق الأوراق المالية بصفة خاصة، إذ تتمتع الاخيرة بحساسية مفرطة إزاء التقلبات الاقتصادية، ذلك إن التغيرات الاقتصادية المفاجئة من شانها أن تربك سوق الأوراق المالية وتجعلها غير مستقرة بشكل قد يدفع العديد من المستثمرين الى الخروج منها.

وسوف نعرض لأهم ملامح تطوير سوق المال المصرى خلال خمسة عشر عاماً (2010 – 1996)

ملامح التطور	1996	2010
الإطار التنظيمى		
جهة الرقابة	أنشات الهيئة العامة لسوق المال بالقرار الجمهورى رقم 520 لسنة 1979، أى قبل ثلاث عشر عاما من إعادة تنشيط سوق الأوراق المالية وإصدار قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 الذى حدد الخطوط العريضة لدور جهة الرقابة.	أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية عام 2009 لتحل محل الهيئة العامة لسوق المال كجهة رقابية تتمتع بصلاحيات تمكنها من حماية المستثمرين ومن تنظيم وتنمية سوق رأس المال والرقابة على السوق والمؤسسات العاملة والمتعاملين فيه.
المنهج الرقابى	منهج رقابى قائم على الالزام بالتشريعات	تم التحول الى المنهج الرقابى القائم على تقييم وإدارة المخاطر
مستوى الافصاح فى السوق والرقابة عليه	ضعيف ومتباين	قياسى ومنتظم وملتزم بالمعايير الدولية بما فى ذلك الالتزام الكامل بالمعايير الدولية للتقارير المالية ويتم حالياً تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة المصرية التى تتفق مع معايير الدولية كما تم إنشاء وحدة جديدة للرقابة على جدية اعمال مراقبى حسابات الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة وتعد الهيئة عضوا فى مجلس التجمع الدولى للجهات الرقابية على جودة اعمال مراقبى الحسابات.

الوصول الى السوق	متاح مع وجود عديد من القيود	يمكن للجهات المصدرة المؤهلة للوصول الى السوق بعد الالتزام بمتطلبات الإصدار وقواعد القيد كما يسمح للشركات الأجنبية اصدار الأوراق ايداع مصرية تقيد بالبورصة المصرية.
الوصول الى السوق الدولية	محدود للغاية	يسمح للشركات بإصدادر شهادات إيداع دولية وGDRs/ADRs
النظام المحاسبى / حوكمة الشركات/ الابحاث	قدر ضئيل من الافصاح والشفافية	التركيز على الإفصاح والمعايير المحاسبية وحوكمة الشركات ويتم تطبيق معايير المحاسبة المصرية المطابقة للمعايير المحاسبة الدولية وكذا معايير المراجعة الدولية وتأسيس وحدة للرقابة على جودة أعمال مراقبى الحسابات.
تسعير الأوراق المالية فى البورصة	تسعير حر مع وجود عدد من القيود	الأسعار يحددها السوق، حسب آليات العرض والطلب مع وجود ضوابط وأطر للرقابة لحماية المتعاملين
التلاعب فى الأسعار والممارسات الخاطئة	مواد محدودة فى القانون تحظرالتلاعب فى الأسعار والممارسات الخاطئة واستغلال المعلومات الداخلة	تم اضافة باب جديد الى اللائحة التنفيذية لقانون 95 لسنة 1992 يحظر التلاعب فى الاسعار واستغلال المعلومات الداخلية وتم تعديل القانون لتوسيع نطاق الرقابة على هذه الجرائم المالية هناك أيضا ميثاق شرف المهنة للعاملين بالشركات العاملة فى سوق الأوراق المالية
صندوق حماية المستثمر	غير موجود	صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم1764 لسنة2004 بإنشاءه، والقرار 106 لسنة 2006 بإصدار النظام الاساسى له وتم تشغيله بصورة كاملة، يغطى حالات الإعسار والأفلاس للشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية صدر قانون 123 لسنة 2008 لتغليظ العقوبات وزيادة نطاق رقابة الهيئة.
هيكل السوق		
هيكل البورصة	بورصتى القاهرة والاسكندرية شبه حكومية- جهة لا تهدف للربح	تم تعديل الاسم الى البورصة المصرية كما تم إنشاء بورصة النيل للشركات المتوسطة والصغيرة

الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية	عدد محدود من الانشطة وشركات الأوراق المالية(مثل شركات السمسرة فى الأوراق المالية، شركات إدارة صناديق الإستثمار وشركات ترويج وتغطية الإكتتابات)	العديد من شركات الأوراق المالية المتخصصة والمرخصة. تخضع للرقابة والالتزام والمتطلبات التنظيمية المتنوعة.
الأشخاص المهنيون	تعقد الهيئة العامة لسوق المال مقابلة شخصية للمدير التنفيذى فقط	يحتاج كافة العاملين الى الموافقة عليهم والترخيص لهم من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية وفق منظومة متكاملة للاختبارات والتأهيل والترخيص كما صدر ميثاق شرف المهنة للعاملين بالشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية.
الاوراق المالية	عدد محدود من الأدوات والأوراق المالية البسيطة	توسع فى الأدوات لتشمل أسهم وسندات الشركات، والاوراق المالية الحكومية، والتوريق والاوراق المالية المضمونة بأصول ويتم حاليا تنظيم اصدار صكوك التمويل وكذا العقود المستقبلية
شكل الاوراق المالية	ورقية	كافة الأوراق المالية المقيدة فى البورصة محفوظة فى الإيداع المركزى
صناديق الاستثمار	تنشئها الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية أو المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين وتنظمها اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال 95لسنة1992	التطوير الشامل للقواعد المتعلقة بنشاط صناديق الاستثمار وفقاً لفضل الممارسات الدولية
آليات التداول	لا توجد	الشراء بالهامش، وبيع الأوراق المالية المقترضة، وتنفيذ نظام التداول الإلكترونى عبر الإنترنت والبيع والشراء من ذات الجلسة
الوراق المالية الحكومية	تحدد الحكومة أسعار الفائدة لأذون الخزانة، أنواع وخصائص محدودة من أدوات الدين الحكومية	الإصدار بأسعار مرنبطة بالسوق، ويتم التداول من خلال نظام المتعاملين الرئيسيين(السوق الأولى) (المؤسسات المالية). التنوع فى المنتجات.التسوية بناء على التسليم مقابل الدفع استحداث نظام إعادة الشراء
المتعاملون الأجانب/ تدفق العملة	التدفق الداخلى والخارجى للعملة الأجنبية محدود	تدفق داخلى وخارجى كبير للعملة الأجنبية ولا توجد أية قيود على تعاملات الأجانب.

عمليات السوق		
نظام التداول	نظام يدوى. نظام قائم على الأوامر.التعاملات المتفق عليها خارج المقصورة (سوق الصفقات)	نظام تداول آلى عالمى قاءم على شاشة مميكنة، يتم التعامل مع الأوامر حسب أولوية السعر والوقت . منصة تداول تمتاز بالشفافية ويمكن الوصول إليها من كافة أنحاء الجمهورية
دورة التسوية	غير قياسية يمكن أن تستغرق عدة أيام قبل إتمامها يترتب عليها العديد من العمليات المغلقة(الكمية والسعر)	التسوية فى اليوم الثانى بعد التداول "T+2" بالنسبة لجميع الأسهم، "T+0" بالنسة للبيع والشراء فى ذات الجلسة
شكل التسوية	ورقى	مميكنة تماما
أساس التسوية	تتم التسوية النقدية مع السماسرة قبل تسليم الأوراق المالية . غير قياسية وضئيلة	تتم التسوية تلقائيا فى المواعيد المحددة
إدارة المخاطر	لا يوجد تركيز على إدارة المخاطر	الانتقال الى نظام المخاطر، متضمناً الملاءة المالية استحداث القيود على التعرض للمخاطر ودوران رأس المال. ومتابعة الموقف خارج ساعات التداول
نقل ملكية الأوراق المالية	يتم نقل الوراق المالية بذاتها من خلال فواتير السماسرة بدفاتر نقل الملكية فى الشركات المعينة	سهولة نقل ملكية الأوراق المالية، ويسجل نقل الملكية الكترونيا فى صورة قيد دفترى بواسطة جهات الإيداع
صندوق ضمان التسويات	لا يوجد	انشئ لضمان الوفاء بالتسويات فى مواعيدها المقررة

أهم التطورات التى شهدها سوق الأوراق المالية المصرى خلال الأعوام الثلاثة الماضية 2008 – 2010

- وضع متطلبات رأس المال والبنية الأساسية لشركات الوساطة
- إصدار لوئح خاصة بالبحوث
- ضوابط جديدة لتأسيس وترخيص شركات السمسرة فى الأوراق المالية
- إستحداث التداول المباشر عن طريق الإنترنت وتطويره
- إتفاقيات إعادة شراء السندات
- تنظيم نظم تحفيز العاملين والمديرين بالشركات المقيدة بالبورصة
- استحداث الحسابات المجمعة
- تنظيم ضوابط عمل المالك المسجل
- الشراء بالهامش
- ضوابط جديدة للحد من التلاعب فى الأسعار واستغلال المعلومات الداخلية
- تنظيم عروض الشراء وعمليات الاستحواذ
- إصدار معايير حوكمة الشركات الخاصة بشركات الخدمات المالية
- إصدار ميثاق الشرف المهنى للعاملين بشركات الوساطة
- إصدار معايير محاسبية جديد تتفق مع المعايير الدولية للتقارير المالية
- نطور قواعد العضوية فى البورصة المصرية
- وضع منظومة شاملة للترخيص للعاملين بسوق المال
- إصدار لوائح الملاءة المالية لشركات السمسرة
- إدخال تعديلات على لوائح التوريق
- تطور الاطار التنظيمى لبيع الأوراق المالية المقترضة
- إنشاء وحدة رقابة جودة اعمال مراقبى الحسابات
- وضع قواعد آداب وسلوكيات مراقبى الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة
- بناء القدرة المؤسسية
- اعداد هيكل تنظيمى متطور وخطة تدريب مكثفة محلية ودولية
- بدء إنشاء المقر الجديد للهيئة
- إصدار معايير المراجعة المصرية
- تطور لوائح صناديق الاستثمار
- إضافة نشاط صانع السوق لصناديق المؤشرات
- إضافة نشاط صناديق الاستثمار المتداولة
- إنشاء موقع جديد لتوعية المستثمرwww.iinvest.org.eg
- إنشاء بورصة النيل سوق لقيد وتداول الشركات الصغيرة والمتوسطة
- توقيع مذكرة تفاهم بين صناديق حماية المستثمر المصرى وصندوق حماية المستثمرين فى الأوراق المالية الأمريكية SOPC
- إنشاء لجنة متخصصة فى مجالات تعلم المستثمرين لدول الشرق الوسط وشمال أفريقياIFIE MENA Region
- التوقيع على اتفاقية تبادل المعلوماتIOSCO MMOU

- الانضمام للتجمع الدولى للجهات الرقابية على جودة أعمال مراقبى الحساباتIFIAR
- التوقيع على اتفاقية شراكة مع الهيئات الرقابية المماثلة فى دول حوض البحر الأبيض المتوسط
- تعديل قانون سوق رأس المال لدعم القدرات الرقابية للهيئة
- ادخال تعديلات عديدة لتطوير قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية
- إعادة تنظيم فروع شركات السمسرة فى الأوراق المالية

الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية حتى يونيه 2010

- شركات مقيدة220
- بورصات:1
- شركات الوساطة:148
- شركات رأس المال المخاطر:18
- شركات ترويج وتغطية الاكتتابات:42
- مديرو المحافظ:62
- شركات التعامل والوساطة والسمسرة فى السندات:2
- متعاملون رئيسيون:15
- مديرو صناديق استثمار:26
- صناديق استثمار:87
- صندوق رأس مال مخاطر:1
- جهات نشر المعلومات:6
- جهات إيداع :1
- أمناء حفظ:41
- جهات تصنيف ائتمانى:2
- شركات مقيدة ببورصة النيل:10

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية – قطاع المعلومات - 2010

التقرير الاحصائى

أثر التطور فى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى

فيما يلى عرض لأهم مؤشرات التداول عن الفترة من 1991 – 2011 ومعرفة أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى تنشيط كفاءة سوق رأس المصرى كما يلى:

المؤشرات	المؤشر العام لأسعار الأسهم	قيمة التداول (بالمليون)	حجم التداول(بالمليون)	معدل دوران السهم(%)	عدد الشركات المدرجة
1991	92	2651	139	4.46	627
1992	100	3259	195	17.76	656
1993	149	3814	170	8.37	674
1994	238	4263	757	17.28	700
1995	213	8074	1022	23.13	746
1996	297	14183	2655	30.62	649
1997	360	20876	6277	22.52	654
1998	383	24525	5377	24.6	861
1999	624	33039	9726	16.1	1033
2000	627	30791	11798	9.8	1076
2001	613	24308	5911	15.62	1110
2002	635	26339	6443	17.95	1148
2003	803	27847	4349	34.87	967
2004	1221	38077	6835	26.41	792
2005	2239	79508	27720	30.64	744
2006	4772.78	254609	7024	28.525	660
2007	7803	277009	11256	29.58	544
2008	9827.3	601591	23615	22.81	377
2009	5702.9	319682	31956	26.972	333
2010	6033.1	441315	32880	22.81	215
2011	5373	200578	23236	26.972	211

أولا: معلومات عن الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة فى : بيان أثر تطوير معايير التقرير المالى الدولية فى تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى, وتقييم أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى تنشيط كفاءة سوق رأس المال المصرى, و اعداد دراسة تطبيقية مقارنه لتقييم أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فى تنشيط سوق رأس المال المصرى وتقديم الاقتراحات اللازمة لها.

و تضم الدراسة مجموعة من السلاسل الزمنية تشمل الفترة من 1991 إلى 2011 كما يلى :

1- عدد الشركات المدرجة فى السوق

2- معدل دوران السهم(%)

3- حجم التداول(بالمليون)

4- قيمة التداول فى السلسلة الزمنية التداول(بالمليون)

5- المؤشر العام لأسعار الأسهم

ثانيا: أسلوب التحليل الإحصائي:

تم استخدام اختبار مان هويتنى **Mann-Whitney Test** :

هو اختبار فروض لا معلمى يتم المقارنة به بين عينتين مستقلتين (لا يخضعان للتوزيع الطبيعى) من مجتمع الدراسة لدراسة الفروق المعنوية بين الفترتين (1991-2000) و (2001-2011) لجميع السلاسل الزمنية الموضحة سابقا.

ثالثا: التحليل الإحصائى للبيانات :

بعد تفريغ البيانات وإدخالها للحاسب الآلي، تم استخدام البرنامج الإحصائى (SPSS v16) فى إجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة التطبيقية على النحو التالى :

1- الإحصاء الوصفى للسلاسل الزمنية و الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية .

2- اختبارات الفروض الاحصائية

ونتناول كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما يلى :

1- الإحصاء الوصفى للسلاسل الزمنية و الرسومات البيانية:

فيما يلى بعض المقاييس الاحصائية الهامة لوصف السلاسل الزمنية و ذلك للفترة الزمنية 1991-2011 كما يلى:

السلسلة الزمنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة فى السلسلة الزمنية	أكبر قيمة فى السلسلة الزمنية
عدد الشركات المدرجة	**703.67**	**272.26**	**211.00**	**1148.00**
معدل دوران السهم(%)	**19.49**	**8.87**	**4.46**	**34.87**
حجم التداول(بالمليون)	**10400.00**	**10738.38**	**139.00**	**32880.00**
قيمة التداول فى السلسلة الزمنية (بالمليون)	**116000.00**	**170300.72**	**2651.00**	**610591.00**
المؤشر العام لأسعار الأسهم	**2290.77**	**2975.32**	**92.00**	**9827.00**

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

1- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لعدد الشركات المدرجة و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 703.67 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 272.26 و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 211 و أكبرها 1148

2- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لمعدل دوران السهم و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 19.49 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 8.87 و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 4.46 و أكبرها 34.87

3- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لحجم التداول و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 10400 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 10738.38و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 139 و أكبرها 32880

4- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لقيمة التداول فى السلسلة الزمنية و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 116000 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 170300.72و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 2651 و أكبرها 610591

5- القيمة التى تتمركز حولها البيانات للمؤشر العام لأسعار الاسهم فى السلسلة الزمنية والذى تم قياسها بمتوسط قدره 2290.77 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 2975.32و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 92 و أكبرها 9827

فيما يلى الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية و ذلك للفترة الزمنية 1991-2011 كما يلي:

- عدد الشركات المدرجة:

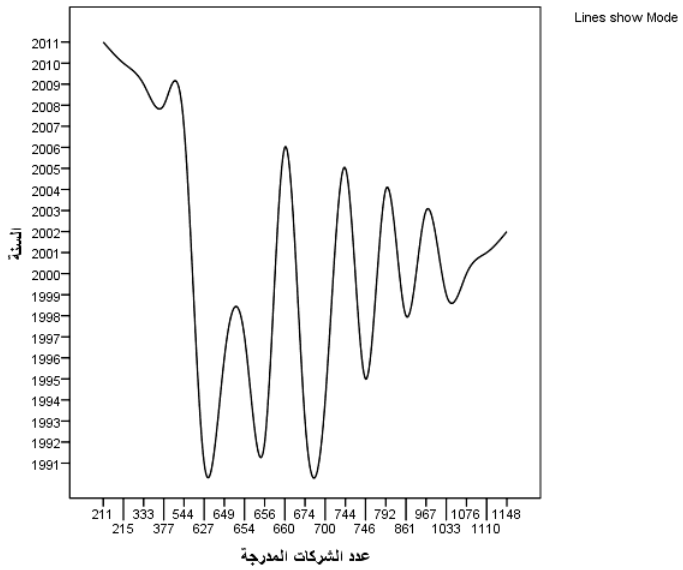

الشكل السابق يوضح عدد الشركات المدرجة خلال الفترة 1991-2011 و يظهر اتجاه بالتذبذب بين الزيادة و النقص.

- معدل دوران السهم(%)

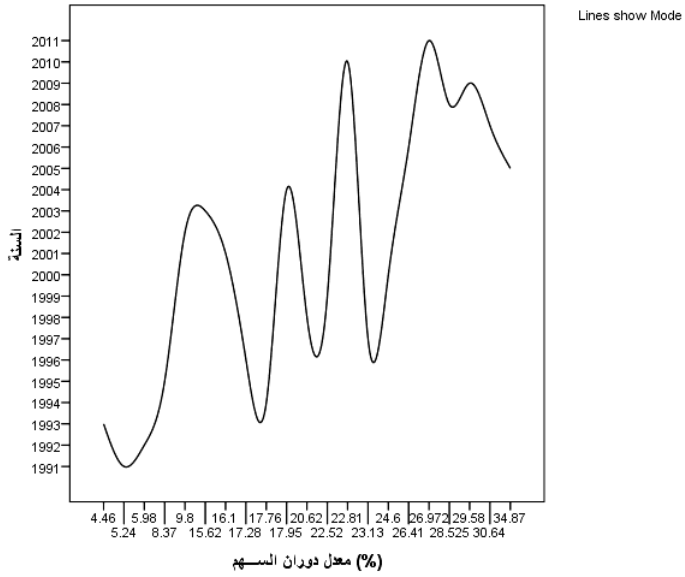

الشكل السابق يوضح معدل دوران السهم خلال الفترة 1991-2011 و يظهر اتجاه عام بالزيادة.

- حجم التداول(بالمليون)

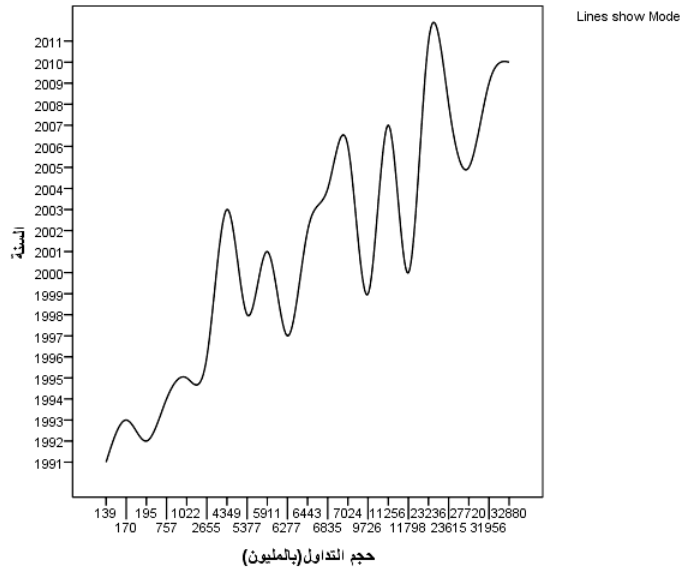

الشكل السابق يوضح حجم التداول خلال الفترة 1991-2011 و يظهر إتجاه عام بالزيادة.

- قيمة التداول فى السلسلة الزمنية التداول(بالمليون)

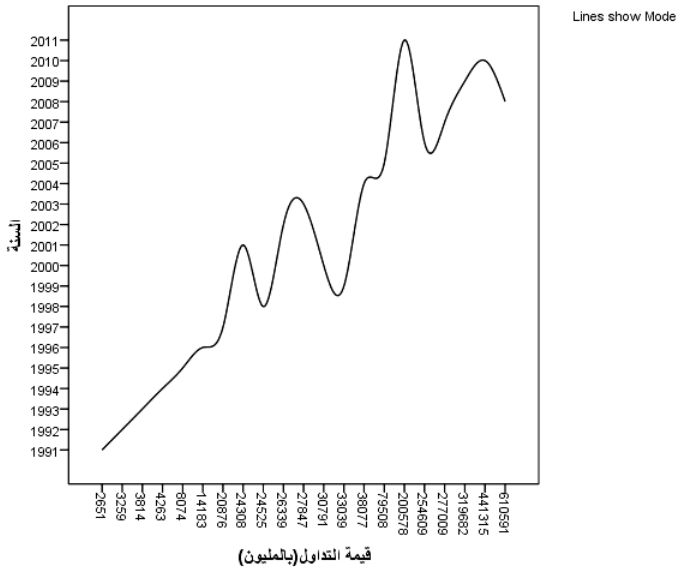

الشكل السابق يوضح قيمة التداول فى السلسلة الزمنية خلال الفترة 1991-2011 ويظهر اتجاه عام قوى بالزيادة.

- المؤشر العام لأسعار الأسهم

الشكل السابق يوضح المؤشر العام لأسعار الاسهم خلال الفترة 1991-2011 و يظهر اتجاه عام قوى بالزيادة.

- بعض المقاييس الاحصائية الهامة لوصف السلاسل الزمنية و ذلك للفترة الزمنية 1991-2000 (النصف الاول من السلاسل الزمنية) كما يلي:

السلسلة الزمنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة فى السلسلة الزمنية	أكبر قيمة فى السلسلة الزمنية
عدد الشركات المدرجة	**767.60**	**165.75**	**627.00**	**1076.00**
معدل دوران السهم(%)	**15.00**	**8.10**	**4.46**	**24.60**
حجم التداول(بالمليون)	**3811.60**	**4289.14**	**139.00**	**11798.00**
قيمة التداول فى السلسلة الزمنية (بالمليون)	**14500.00**	**11913.40**	**2651.00**	**33039.00**
المؤشر العام لأسعار الأسهم	**308.30**	**194.13**	**92.00**	**627.00**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لعدد الشركات المدرجة و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 767.60 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 165.75 وكانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 627 و أكبرها 1076

2- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لمعدل دوران السهم و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 15 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 8.10 و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 4.46 و أكبرها 24.60

3- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لحجم التداول و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 3811.60 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 4289.14 و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 139 و أكبرها 11798

4- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لقيمة التداول فى السلسلة الزمنية و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 14500 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته **11913.40** و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 2651 و أكبرها 610591

5- القيمة التى تتمركز حولها البيانات للمؤشر العام لأسعار الاسهم فى السلسلة الزمنية و الذى تم قياسها بمتوسط قدره **308.30** و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته **194.13** و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 92 و أكبرها 627

الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية و ذلك للفترة الزمنية 1991-2000 كما يلى :

- عدد الشركات المدرجة

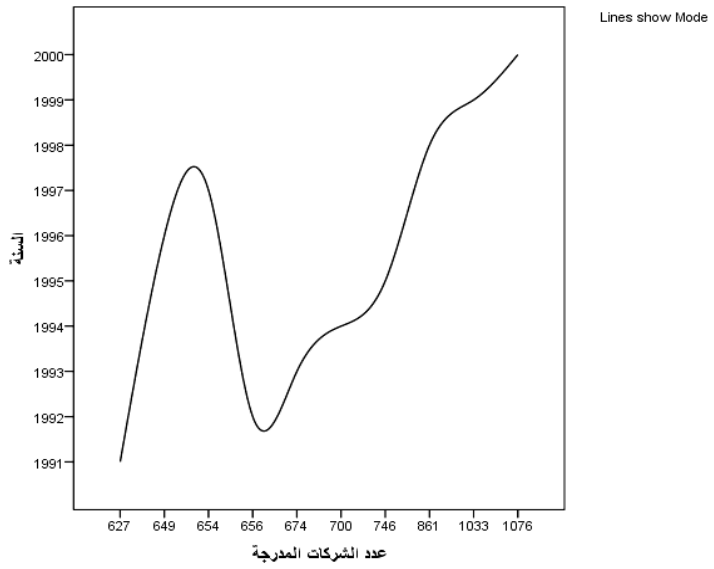

الشكل السابق يوضح عدد الشركات المدرجة خلال الفترة 1991-2000 و يظهر تذبذب بين الزيادة ثم النقص ثم الزيادة.

- معدل دوران السهم(%)

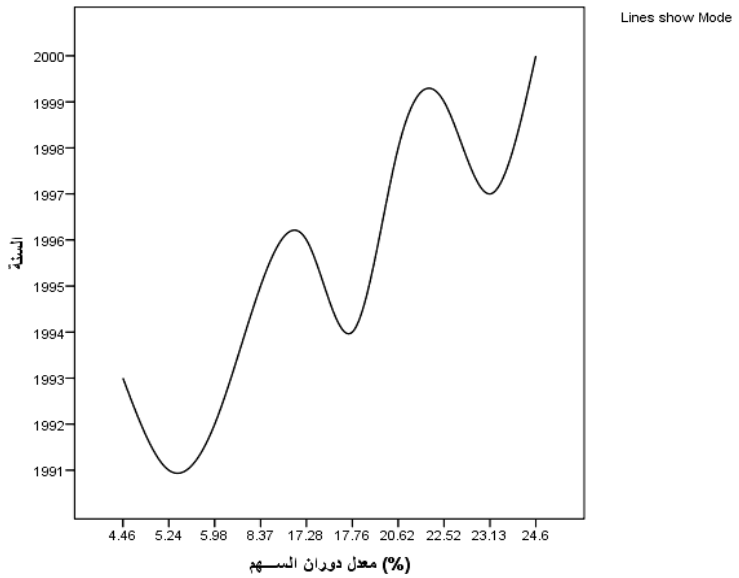

الشكل السابق يوضح معدل دوران السهم خلال الفترة 1991- 2011 و يظهر إتجاه عام بالزيادة.

- حجم التداول(بالمليون)

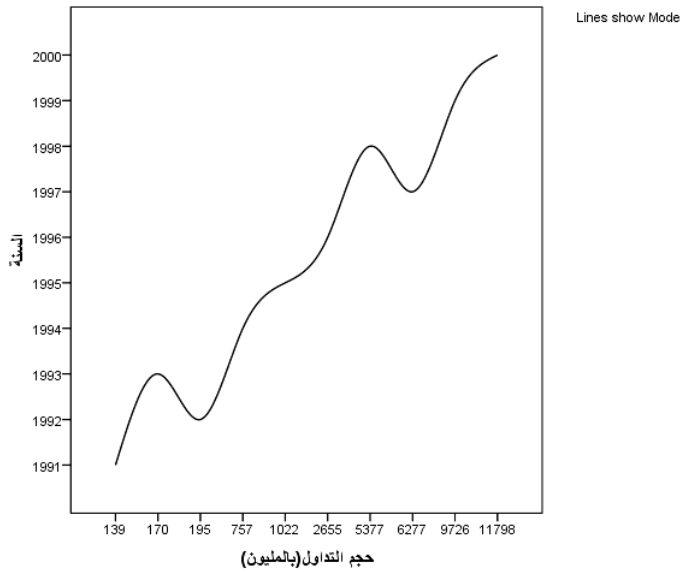

الشكل السابق يوضح حجم التداول خلال الفترة 1991-2011 و يظهر اتجاه عام بالزيادة.

- قيمة التداول فى السلسلة الزمنية (بالمليون)

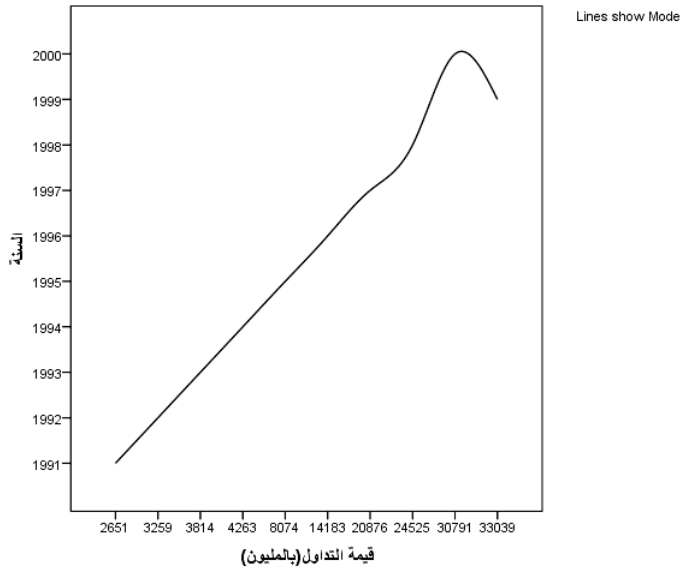

الشكل السابق يوضح قيمة التداول خلال الفترة 1991-2000 ويظهر اتجاه عام قوى بالزيادة.

- المؤشر العام لأسعار الأسهم

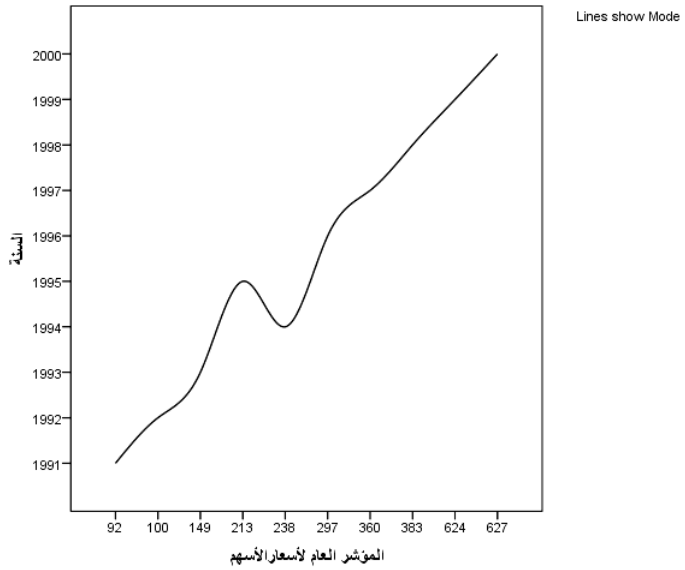

الشكل السابق يوضح المؤشر العام لأسعار الاسهم خلال الفترة 1991-2000 و يظهر اتجاه عام قوى بالزيادة.

- المقاييس الاحصائية الهامة لوصف السلاسل الزمنية و ذلك للفترة الزمنية 2001-2011 (النصف الثانى من السلاسل الزمنية) كما يلى:

السلسلة الزمنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة فى السلسلة الزمنية	أكبر قيمة فى السلسلة الزمنية
عدد الشركات المدرجة	**645.6**	**340.173**	**211**	**1148**
معدل دوران السهم(%)	**23.57**	**7.73799**	**9.8**	**34.87**
حجم التداول(بالمليون)	**16500**	**11404.798**	**4349**	**32880**
قيمة التداول فى السلسلة الزمنية التداول(بالمليون)	**209000**	**195076.34**	**24308**	**610591**
المؤشر العام لأسعار الأسهم	**4093**	**3188.738**	**613**	**9827**

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

1- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لعدد الشركات المدرجة و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 645.6 و بقيمة تشتت

عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 340.172 و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 211 و أكبرها 1148

2- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لمعدل دوران السهم و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 23.57 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 7.73799 و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 9.8 و أكبرها 34.87

3- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لحجم التداول و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 16500 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته 11404.798 و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 4349 و أكبرها 32880

4- القيمة التى تتمركز حولها البيانات لقيمة التداول فى السلسلة الزمنية و الذى تم قياسها بمتوسط قدره 209000 و بقيمة تشتت عبرنا عنها بانحراف معياره قيمته **195076.34** و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 24308 و أكبرها 610591

5- القيمة التى تتمركز حولها البيانات للقيمة فى السلسلة الزمنية و الذى تم قياسها بمتوسط قدره **4093** و بقيمة تشتت عبرنا عنها بإنحراف معياره قيمته **3188.738** و كانت أقل قيمة فى السلسة الزمنية 613 و أكبرها 9827

الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية و ذلك للفترة الزمنية 2001-2011 كما يلي:

- عدد الشركات المدرجة

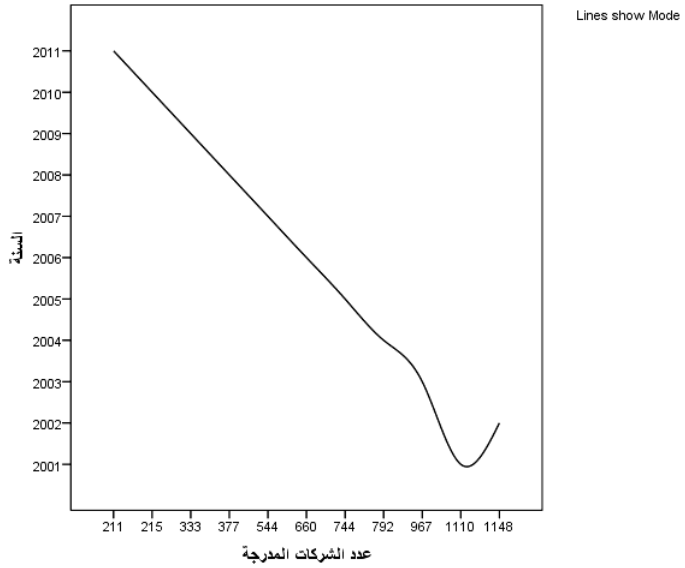

الشكل السابق يوضح عدد الشركات المدرجة خلال الفترة 2001-2011 ويظهر اتجاه عام قوى بالنقص.

- معدل دوران السهم(%)

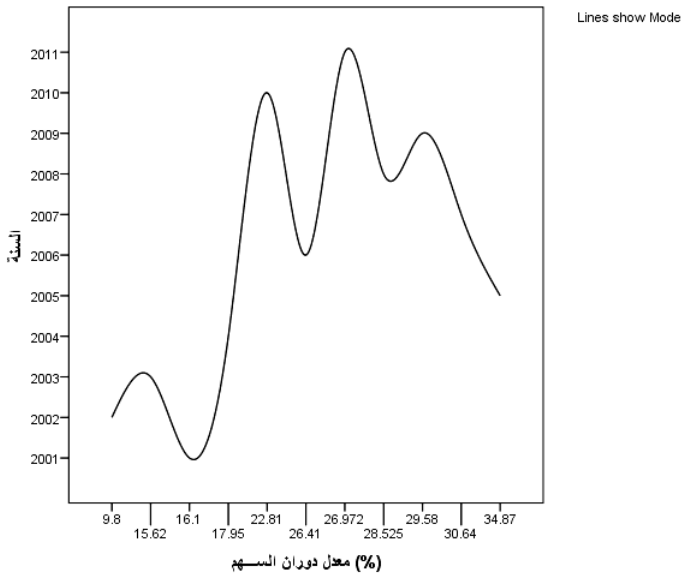

الشكل السابق يوضح معدل دوران السهم خلال الفترة 2000-2011 و يظهر إتجاه عام بالزيادة ثم النقص.

- حجم التداول(بالمليون)

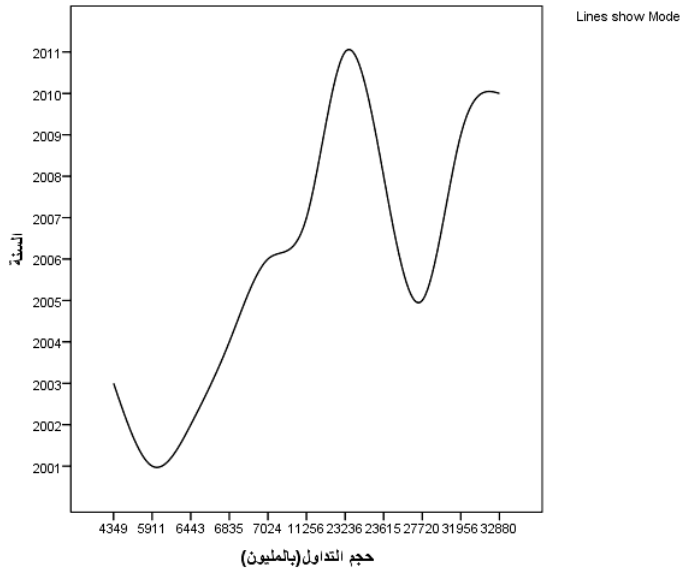

الشكل السابق يوضح حجم التداول خلال الفترة 2001-2011 و يظهر إتجاه عام بالزيادة ثم النقص.

- قيمة التداول فى السلسلة الزمنية التداول(بالمليون)

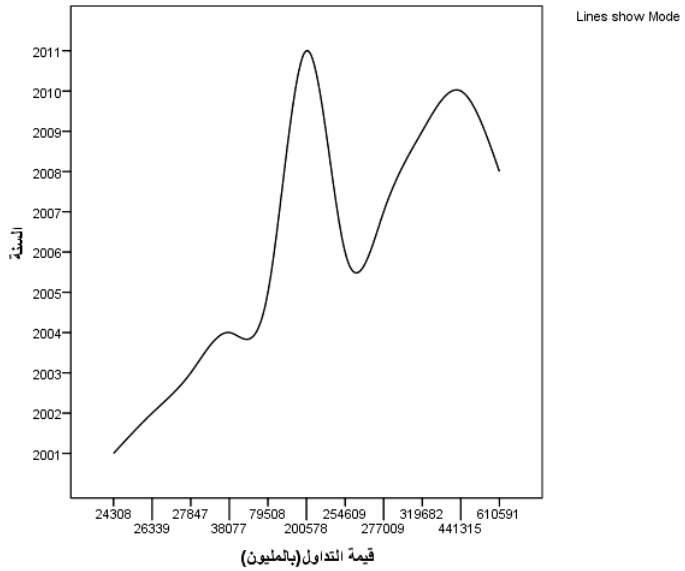

الشكل السابق يوضح قيمة التداول فى السلسلة الزمنية خلال الفترة 1991-2011 ويظهر إتجاه عام بالزيادة.

- المؤشر العام لأسعار الأسهم

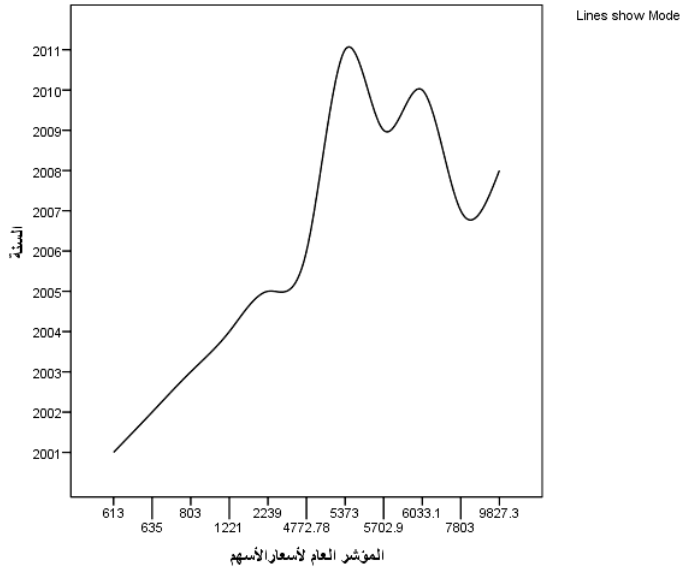

الشكل السابق يوضح المؤشر العام لأسعار الاسهم خلال الفترة 2001-2011 ويظهر اتجاه عام قوى بالزيادة ثم النقص.

2- اختبارات الفروض الاحصائية:

تم اختبار فروض إحصائية على النحو التالي:

الفرض الأول:

لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال عدد الشركات المدرجة عند مستوى معنوية 0.05

الفرض الثاني:

لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال معدل دوران السهم(%) عند مستوى معنوية 0.05

الفرض الثالث:

لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال حجم التداول(بالمليون) عند مستوى معنوية 0.05

الفرض الرابع:

لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال قيمة التداول فى السلسلة الزمنية التداول(بالمليون) عند مستوى معنوية 0.05

الفرض الخامس:

لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال المؤشر العام لأسعار الأسهم عند مستوى معنوية 0.05

و فيما يلى نتائج اختبارات الفروض كما موضحة فى الجدول التالى:

الفرض الاحصائى	Mann-Whitney مان هويتني	P - value	نتيجة الاختبار
لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى والثانية من خلال عدد الشركات المدرجة عند مستوى معنوية 0.05	**45**	**0.512**	**غير معنوى**
لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال معدل دوران السهم(%) عند مستوى معنوية 0.05	**24**	**0.029**	**معنوى**
لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال حجم التداول (بالمليون) عند مستوى معنوية 0.05	**14**	**0.003**	**معنوى**
لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال قيمة التداول فى السلسلة الزمنية التداول (بالمليون) عند مستوى معنوية 0.05	**7**	**0.00**	**معنوى**
لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال المؤشر العام لأسعار الأسهم عند مستوى معنوية 0.05	**2**	**0.00**	**معنوى**

و يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- لا نرفض (نقبل) الفرض القائل إنه لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال عدد الشركات المدرجة عند مستوى معنوية 0.05

وهذا يدل على عدم وجود اختلاف بين قيم متوسط عدد الشركات المدرجة فى الفترة من 1991-2000 والفترة 2001- 2011 . مما يعنى أن مدى تركيز التداول أو اتساع سوق الاوراق المالية المصرى لم يتأثر بشكل كبير من حيث عدد الشركات التى يمكن تداول أسهمها فى السوق ، مرجعها بنسبة كبيرة تطبيق المعايير المحاسبية عند اعداد التقرير المالى على الشركات المدرجة فى السوق خلال الفترة المذكورة وفق القوانين المنظمة والملزمة. حيث يقيس مؤشر عدد الشركات المدرجة مدى اتساع حجم السوق ، حيث أن زيادة عدد الشركات المدرجة يدل على زيادة الاستثمارات ، وهو الأمر الذى يساهم فى زيادة كفاءة البورصة ، فى حين أن انخفاض عدد الشركات المسجلة أو معدل النمو السلبى فى عدد الشركات المسجلة يعنى خروج الشركات التى لاتتمتع بالكفاءة ، وهذا راجع الى عدم قدرتها إلى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمحلية لغرض اعداد التقارير المالية من ناحية وفرض ضرائب على بعض معاملات البورصة ومصاريف الاصدار وعمولة شركات الوساطة وتكلفة الحفظ المركزى وجميعها يتحملها المستثمر من ناحية أخرى .

وهذا يعنى اتجاه البورصة فى مصر الى الانكماش الأمر الذى من شأنه التأثير على حجم الاستثمار ، كما أنه يقلل من اتساع السوق ، الا أنه يعنى كذلك خروج الشركات التى لا تتمتع بالكفاءة .

أما تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالى فى سوق رأس المال خاصة للشركات المساهمة يؤدى لزيادة جودة التقارير المالية فى المستقبل ، كما يساعد على تنشيط ورفع كفاءة سوق رأس المال فى الواقع المصرى وإمكانية مقارنة المعلومات المالية ، بما يعود بالنفع والفائدة على الاستثمار والمستثمرين ، كما سيؤدى تطبيق المعايير الدولية الى توفير تكلفة اعداد التقارير المالية فى المستقبل، خاصة بعد التخلص من تكلفة اجراء التسويات الناتجة عن تطبيق المعايير المحلية ومعايير التقرير المالى الدولية .

ومع ذلك يبقى تطور عدد الشركات فى بورصة الاوراق المالية بمصر مؤشر إيجابى ، ويدل على أن السوق فى اتساع مستمر بشكل يؤثر ايجابيا على زيادة حجم الاستثمارات لقياس كفاءة سوق الاوراق المالية .

- نرفض الفرض القائل إنه لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى والثانية من خلال قيمة التداول فى السلسلة الزمنية (بالمليون) عند مستوى معنوية 0.05 و ذلك بالزيادة لصالح الفترة الزمنية الثانية.

وهذا يدل على وجود اختلاف بين قيم متوسطى قيمة التداول فى الفترة من (1991- 2000) والفترة من (2001- 2011) وهذا الاختلاف جاء لصالح الفترة الزمنية الثانية .

حيث يزداد حجم التداول عندما تتجه الأسعار فى الاتجاه السائد للتراند trend وتقل عندما تتجه الاسعار فى الاتجاه المضاد للاتجاه السائد ، فعندما يزداد حجم التداول عند صعود السعر ويقل عند اتجاه الأسعار للانخفاض، دل ذلك على سلامة الاتجاه الصاعد واستمراريته ، واذا حدث العكس أى هبوط حجم التداول عند ارتفاع الاسعار وزيادتها عند انخفاض الأسعار ، دل ذلك على ضعف التراند واقتراب نهايته وضعف المشترين وبداية سيطرة البائعين .

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن مؤشر قيمة الأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية المصرية قد تأثر ايجابيا بالزيادة ، ومرجعة الزام الشركات المساهمة المتعاملة فى سوق الأوراق المالية بتطبيق المعايير الدولية عند اعداد التقرير المالى خلال الفترة الزمنية الثانية 2001-2011 عن الفترة الأولى 1991-2000 حيث تعزى هذه الزيادة الى ارتفاع عدد الأسهم المتداولة فى السوق أوالى الارتفاع فى قيمتها السوقية بشكل كبير بالإضافة الى الأسباب الأخرى التى استجدت على الساحة المصرية .

- نرفض الفرض القائل إنه لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفترة الزمنية الاولى و الثانية من خلال المؤشر العام لأسعار الأسهم عند مستوى معنوية 0.05 وذلك بالزيادة لصالح الفترة الزمنية الثانية.

وانطلاقا مما سبق يمكن توضيح أثر سوق رأس المال الكفء على القيمة السوقية للسهم . ذلك أنه فى ظل السوق الكفء يتغير سعر الورقة المالية بسرعة تبعا لطبيعة المعلومات التى تصل الى السوق ، وفى اطار سوق رأس مال كفء تكون القيمة

السوقية للورقة المالية مساوية لقيمتها الحقيقية ، وبذلك لن يتمكن أى مستثمر من تحقيق أرباح تفوق ما يحققة غيرة من المستثمرين .

إن تغير القيمة السوقية للورقة المالية بسرعة تبعا لأى معلومة جديدة تصل السوق، لن يترك فاصل زمنى بين الحصول على المعلومة وتحليلها وتغير سعر السوق ، وهو الامر الذى يؤدى الى تحقيق الكفاءة الكاملة الى السوق.

غير أن هذا الأمر لا يتحقق دائما ، حيث نجد فى الواقع وجود فاصل زمنى بين المعلومات الى السوق وتحليلها وانعكاس تلك المعلومات على سعر الورقة المالية ، وهو ما يعكس مفهوم الكفاءة الاقتصادية التى تتطلب توفر شرطين أساسيين هما كفاءة التشغيل وكفاءة التسعير، ومن هنا يشترط الارتباط الوثيق بين مفهوم الكفاءة وتوفر المعلومات لجميع المتعاملين ، أى زيادة درجة الافصاح يساهم فى زيادة درجة كفاءة السوق .

ومن هذا العرض يتضح أن مستوى الأسعار السائدة فى سوق رأس المال المصرى، بالاعتماد على عينة من الشركات المدرجة متمثلة فى مؤشر السوق ، الذى تأثر ايجابيا بالزيادة ويعزى ذلك الى اعداد القوائم المالية باستخدام المعايير الدولية بشكل كبير ، بالإضافة الى بعض الاسباب القهرية التى استجدت على الساحة المصرية.

. ان استخدام اختبار مان هوتنى Mann Whitney test ومقارنة العينات اسفرت نتائج الدراسة عن ما يلى :

1- أن المتوسط الحسابى للمؤشرات التى تم دراستها وتتمثل فى عدد الشركات المدرجة ومعدل دوران السهم وحجم التداول وقيمة التداول والمؤشر العام لأسعار الأسهم قد ارتفع فى السلسلة الزمنية الثانية(2001-2011) عن السلسلة الزمنية الأولى (1991-2000) وذلك لجميع المؤشرات موضع الدراسة مما يعنى أن هناك تأثير بالارتفاع مرجعه تطبيق المعايير الدولية عند اعداد التقارير المالية على الشركات المدرجة بسوق المال المصرى.

2- الانحراف المعيارى للبيانات المتعلقة بالمؤشرات المذكورة قد انخفض فى الفترة الزمنية الثانية عن الفترة الزمنية الأولى مما يعنى وجود تجانس فى السلسلة الزمنية الأولى عن الثانية.

3- أقل قيمة المعلومات المتعلقة بالمؤشرات محل الدراسة منذ ارتفعت فيما يتعلق بمؤشرات معدل دوران السهم وحجم التداول وقيمة التداول والمؤشر العام لأسعار الأسهم، وانخفضت فقط لمؤشر عدد الشركات المدرجة مما يعنى ارتفاع قيم السلسلة الزمنية الثانية عن الاولى نتيجة تحسن أداء السوق ومرجعه تطبيق المعايير الدولية عند أعداد التقارير المالية، وان انخفاض أقل قيمة لمؤشر عدد الشركات المدرجة قد تكون مرجعه الى الزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية مما أدى الى إحجام بعض الشركات عن إدراج أسهمها بالسوق بالإضافة الى الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة على الساحة.

النتائج والتوصيات النظرية :

أولا: النتائج العامة :

1- ضرورة الاهتمام بتطوير معايير المحاسبة الصادرة من الجمعيات العلمية والهيئات المتخصصة فى اصدار المعايير المحاسبية، بما يتفق ويتوائم مع الواقع الاقتصادى المصرى والتطورات الاقتصادية والتكنولوجيا العالمية، حيث أن التطوير المستمر والدائم لبعض المعايير المحاسبية أمر طبيعى لتوفير المعلومات الملائمة لمتخذى القرارات مع التنسيق الدائم و المستمر مع المنظمات المهنية العالمية والمحلية.

2- ان تطبيق المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية يؤدى الى جودة التقارير وإمكانية إجراء المقارنات المالية، بما يعود بالفائدة على الاستثمار والمستثمرين حتى تصبح مصر مركزا اقليميا لأسواق المال فى المنطقة العربية من خلال الاهتمام بنوعية المعلومات المالية المتوفرة لهم، والعمل على تدعيم الشفافية فى سوق رأس المال واعطاء أهمية كبرى للإفصاح عن المعلومات بوصفه حجر الأساس فى تحقيق شفافية السوق.

3- سرعة الاستجابة للمتغيرات التى تحدث فى تطبيق معايير التقرير المالى لمواكبة التغييرات فى بيئة الأعمال التى تتصف بالديناميكية خاصة بيئة تكنولوجيا المعلومات

ووسائل الاتصال على مستوى العالم، وتطوير القوانين واللوائح والقواعد القانونية المنظمة لممارسة مختلف الانظمة الاقتصادية.

4- توصلت نتائج الدراسة الى أن من متطلبات التوافق مع معايير التقرير المالية الدولية تتمثل فى ضرورة وجود هيئة سوء مال فعال لتحقيق هذا التوافق، على اعتبار انها هيئة سخية وقرارتها ملزمة، على أن تعطى صلاحيات اكبر بما يجعلها جهازا رقابيا قادرا على التأكد من سلامة تعاملات الشركات المساهمة العاملة فى البورصة والمتعاملة فى السوق وسلامة استخدام هذه الأموال.

5- توجد تحديات تواجه التوافق على معايير المحاسبة المالية الدولية، أو اعتماد تلك التقارير فى الدول النامية خاصة الدول العربية منها تحديات الثقافة واللغة والتحديات التنظيمية والقانونية، وسياسة التوظيف، لذا يجب التنسيق والتعاون والتوائم مع هذه التحديات بين الدول لتحقيق هذا التوافق المنشود.

6- برغم وجود اختلافات فى تطبيقات المحاسبة بين الدول، ناتجة عن اختلاف النظم السياسية والاجتماعية والثقافية، الا أن الزيادة فى عدد الشركات المتعددة الجنسية والتطورات فى اسواق رأس المال وجهود المنظمات جعل الأهمية بما كان ضرورة ايجاد حالة من التوافق بين المعايير المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ثانيا التوصيات:

1- فى إطار تحقيق التقارب العالمى الذى يسعى اليه مجلس معايير المحاسبة الدولى، والتطورات الحادثة فى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، توصى الدراسة الحكومة المصرية بضرورة تبنى هذه المعايير الدولية وعمل توافق دولى معها، وذلك لعدم وجود تعريف موحد وموثق وواضح للعديد من المعايير المحاسبية، مع التحديث المستمر لقواعد مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة.

2- توصى الدراسة بضرورة الاستفادة من تجارب الدول التى قامت بإجراءات جادة لتحقيق التوافق مع معايير التقرير المالى الدولية، مع عدم الاستعجال فى اعتماد معايير محاسبية دولية للتطبيق فى البيئة المحلية دون التأكد من امكانية التطبيق فى الواقع المصرى.

3- يوصى الباحث بضرورة اهتمام الجمعيات العلمية والتجمعات المهنية بمصر بمتابعة التغيرات على المستوى المحلى والاقليمى والعالمى، والسعى نحو صياغة مجموعة من المعايير المحاسبية المصرية التى تمثل انماطا لقياس الأحداث المالية، وتوصيل نتائج هذا القياس الى الأطراف التى تهمها تلك النتائج.

4- ضرورة تمثيل كافة الطوائف المهتمة والمستفيدة من مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك فى عملية تطوير المعايير المحاسبية، ويجب تمثيل هذه الطوائف فى وزارة الاقتصاد وهيئة سوق المال ومصلحة الضرائب ومصلحة الشركات والجهاز المركزى للمحاسبات وجمعية المحاسبين والمراجعين ومعاهد المحاسبة والمراجعة وخبراء اكاديميين ومهنيين بالإضافة الى رجال اعمال ومستخدمى المعايير المحاسبية.

5- يجب النظر فى دور الأجهزة المهنية فى مجال اصدار ومتابعة معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهنى من خلال السماح لبعض الفئات الأخرى مثل رجال الأعمال ومستخدمى المعايير بالتمثيل فى اللجنة الدائمة، ومن ثم يمكن اعطاء صورة واقعية عن مشاكل التطبيق العملى للمعايير المحاسبية.

6-ضرورة تشجيع اجراء البحوث الميدانية المتعلقة بمدى المراعاة الفعلية للمتغيرات البيئية للمحاسبة المصرية فى المعايير المحاسبية، والكشف عن المشاكل الناتجة عن عدم مراعاة تلك المتغيرات، وايضا بيان مدى الالتزام فعليا باتباع المعايير المحاسبية بواسطة اعضاء المهنة.

ثالثا النتائج التطبيقية:

تم استخدام اختبار مان هوتينىMann- whitney test وهو اختبار فروض يتم المقارنة به بين عينتين مستقلتين لا يخضعان للتوزيع الطبيعى من مجتمع الدراسة، لدراسة الفروق المعنوية بين الفترتين (1991-2000) و(2001-2011) لجميع السلاسل الزمنية الموضحة بالدراسة، مع استخدام البرنامج الإحصائى (SPSS) فى إجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة التطبيقية واسفرت نتائج الدراسة الى ما يلى:

7- أن المتوسط الحسابى للمؤشرات التى تم دراستها وتتمثل فى عدد الشركات المدرجة ومعدل دوران السهم وحجم التداول وقيمة التداول والمؤشر العام

لأسعار الأسهم قد ارتفع فى السلسلة الزمنية الثانية (2001-2011) عن السلسلة الزمنية الأولى(1991-2000) وذلك لجميع المؤشرات موضع الدراسة مما يعنى أن هناك تأثير بالارتفاع مرجعه تطبيق المعايير الدولية عند اعداد التقارير المالية على الشركات المدرجة بسوق المال المصرى.

8- الانحراف المعيارى للبيانات المتعلقة بالمؤشرات المذكورة منذ انخفاضه فى الفترة الزمنية الثانية عن الفترة الزمنية الأولى مما يعنى وجود تجانس فى السلسلة الزمنية الأولى عن الثانية.

9- اقل قيمة للمعلومات المتعلقة بالمؤشرات محل الدراسة منذ ارتفعت فيما يتعلق بمؤشرات معدل دوران السهم وحجم التداول وقيمة التداول والمؤشر العام لأسعار الأسهم، وانخفضت فقط لمؤشر عدد الشركات المدرجة مما يعنى ارتفاع قيم السلسلة الزمنية الثانية عن الاولى نتيجة تحسن أداء السوق ومرجعه تطبيق المعايير الدولية عند أعداد التقارير المالية، وان انخفاض أقل قيمة لمؤشر عدد الشركات المدرجة قد تكون مرجعه الى الزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية مما أدى الى إحجام بعض الشركات عن إدراج أسهمها بالسوق بالإضافة الى الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة على الساحة.

المراجع العربية:

- أحمد حلمى جمعة ، معايير المحاسبة الدولية، الأردن، 2011
- أحمد حلمى جمعة ، تأثير التطور فى المعايير الدولية للتدقيق فى الشركات الصناعية الأردنية، المجلة العالمية لكلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، الجزء الثانى،2010
- أحمد العسيلى ولطفى الرفاعى فرج، دراسات فى تصميم النظم المحاسبية، القاهرة : دار النهضة العربية،2001
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وسوق عمان الدولى، أسواق الأوراق المالية العربية: تنظيمها-ادواتها-اوضاع التعامل معها،الكويت،1985 ص311.
- دليل الشركات المساهمة العامة المصرية.
- طارق عبدالعال حماد – موسوعة المعايير المحاسبية – الدار الجامعية – كلية التجارة جامعة عين شمس – القاهرة 2003
- عصافت سيد أحمد ، دور معايير المحاسبة فى تشجيع الاستثمار فى سواق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الاول، السنة السادسة، القاهرة،2002
- على محمد يوسف، جمال، متطلبات التوافق مع المعايير المالية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، المعهد العالى للحاسبات، أكاديمية الشروق، العدد الرابع، القاهرة،2010.
- لكرش سميرة، كفاءة سوق رأس المال واثرها على القيمة السوقية للسهم ، 2010/2009
- محمد شريف توفيق، استخدام المنهج المعيارى والمنهج الإيجابى فى البحث المحاسبى وبناء معايير المحاسبة وتحليل بواعث الإدارة فى تبنى السياسات المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق- العدد الأول،2007.

- محمد صالح الحناوى وجلال ابراهيم العبد، بورصة الاوراق المالية بين النظرية التطبيقية، الدار الجامعية،الاسكندرية،2005،ص114.
- محمد كمال الدين محمد، دور مناورات الأروقة فى تطوير المعايير المحاسبية المصرية، مجلة الشروق – العدد السادس 2012
- محمود عوض عبد الجواد وعلى ابراهيم الشريفات، الاستثمار فى البورصة: أسهم، سندات، دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2006 ص197.
- مصطفى أحمد فؤاد هديب، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على زيادة الاستثمارات الاجنبية فى سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الأربعون، اسيوط،2006
- نبيل عبدالرؤوف، تأثير نماذج وقواعد الافصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الشروق – العدد السادس 2012
- هشام المليجى، الافصاح المحاسبى، جامعة القاهرة، قسم المحاسبة المراجعة،1999،ص34.
- هيئة سوق المال المصرية.

المراجع الأجنبية:

- Albu,Nadia,Albu,Catalin Nicolae,Bunae,Stefan,Calu.Daniela Artemisa and Girbina, Maria Madalina (2011),A Story About IAS/IFRS Implementation in Romania:An Institutional and Structuration Theory Perspective,**Journal of Accounting in emerging Economies**,Vol.1 NO.1,pp.76-100
- http://www.exchnage.jo/ar.
- IASB,IASCF,(2009),**IFRS global Convergence**, International Accounting Standard Board, IASC Foundation, www.iasb.org,London,Mar.
- IASB,IASCF,(2009),**Who we are and What we do**, International Accounting Standard Board, IASC Foundation, www.iasb.org,London,July.
- IASB, (2010),**International Financial Reporting Standard** (IFRSs), International Accounting Standard Board, London.
- IASB, (2009),**International Financial Reporting Standard** (IFRSs), International Accounting Standard Board, London.
- IASB, (2008),**International Financial Reporting Standard** (IFRSs), International Accounting Standard Board, London.
- IASB, (2007),**International Financial Reporting Standard** (IFRSs), International Accounting Standard Board, London.
- IASB, (2006),**International Financial Reporting Standard** (IFRSs), International Accounting Standard Board, London.
- IASB, (2005),**International Financial Reporting Standard** (IFRSs), International Accounting Standard Board, London.
- IASB, (2004),**International Financial Reporting Standard** (IFRSs), International Accounting Standard Board, London.
- IASB, (2003),**International Financial Reporting Standard** (IFRSs), International Accounting Standard Board, London.
- IASB, (2002),**International Accounting Standard** (IASs), International Accounting Standard Board, London.
- IASC, (2001),**International Accounting Standard** (IASs), International Accounting Standard Board, London.

- IASC, (2000),**International Accounting Standard** (IASs), International Accounting Standard Board, London.
- IASC, (1999),**International Accounting Standard** (IASs), International Accounting Standard Board, London.
- IASC, (1998), **International Accounting Standard** (IASs), International Accounting Standard Board, London.
- IASC, (1997), **International Accounting Standard** (IASs), International Accounting Standard Board, London.
- Iatridis,George and Dalla, Konstantia, (2011), The Impact of IFRS Implementation on Greek Listed Companies:An Industrial Sector and Stock Market Index Analysis,**International Jounal of Managerial Finance**, Vol.7 NO.33,PP.284-303.
- Kwok, Winston Chee Chiu ND Sharp, David, (2005), Power ND International Accounting Standard Setting: Evidence from Segment Reporting and Intangible Assets Projects, **Accounting Auditing & Accountability Journal**, Vol.18 NO.1, pp.74-99.
- Liu, Chunhui,(2011), IFRS and US-GAAP Comparability Before Release NO.33-8879:Some Evidence from US-listed Chinese Companies, **Accounting and Information Management**, Vol.19 NO.1, pp.24-33.
- Miraza, A. A., Orrell, M. and Holt, G., (2008), **International Financial Reporting Standard (IFRSs), Practical Implementation Guide and Workbook**, 2ED, John Wiley &Sons, Inc., Hobeken, New Jersey.
- Nordlund, Bo, (2010), Need for Disclosure Regarding Property Valuations in Financial Reports According to IFRS, **Journal of Property Investment & Finance**, vol.28 NO.5, 2010,pp. 333-353.
- Omaima A.G. Hassan, Peter Romilly, Gianluigi Giorgioni, David Power: ”The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt”, The International Journal of Accounting, Volume 44, Issue 1, March 2009, pages 79-90
- Vrentzou, Eleni, (2011), The Effects of International Financial Reporting Standards on the Notes of Auditors, **Managerial Finance**, vol.37 NO.4,pp.334-346.